Distr.: Limited
18 June 2025
Arabic
Original: English

المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية إشبيلية 2025

المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

إشبيلية، إسبانيا، 30 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2025

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

مشروع قرار مقدَّم من رئيس المؤتمر

التزام إشبيلية

إن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية،

وقد اجتمع في إشبيلية، إسبانيا، في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025،

1 – ***يعتمد*** التزام إشبيلية المرفق بهذا القرار باعتباره الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية؛

2 – ***يوصي*** بأن تقر الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين التزام إشبيلية بصيغته التي اعتمدها المؤتمر.

* A/CONF.227/2025/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

التزام إشبيلية

أولا - تجديد الإطار العالمي لتمويل التنمية

1 - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين، اجتمعنا بإشبيلية، إسبانيا، في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025 لتجديد الإطار العالمي لتمويل التنمية، استنادا إلى خطة عمل أديس أبابا لعام 2015[1]. ونتمسك أيضا بجميع الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري لعام 2002[2] وإعلان الدوحة لعام 2008[3] والالتزامات ذات الصلة في ميثاق المستقبل[4] وسوف نعمل على النهوض بها.

2 - ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وهو يشمل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[5] وأهدافها السبعة عشر تنفيذا فعالا والتمسك بجميع المبادئ المنصوص عليها فيها. ونؤكد من جديد أيضا أن الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ومنها الفقر المدقع، ما زال هو أكبر تحدٍ يواجهه العالم وأن استئصال شأفته شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. ونجدد الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع في كل مكان وألا نترك أحدا خلف الركب.

3 - ونؤكد من جديد كذلك السعي إلى إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتمتع الكافة بها، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها الحق في التنمية، مشددين على ضرورة احترامها وحمايتها وتعزيزها، دون تفرقة أو تمييز من أي نوع.

4 - وإننا نجتمع في وقت يشهد وقوع تحولات عميقة وتوترات جيوسياسية خطيرة ونزاعات وتحديات متزايدة على مستوى الاقتصاد الكلي وتنامي المخاطر النظمية. فالتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية قد حاد بشكل خطير عن مساره الصحيح. ولم يعد لدينا الوقت الكافي لبلوغ أهدافنا والتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي في التصدي للتحديات العالمية المتعددة والمترابطة التي طرأت في الآونة الأخيرة، ما انفك النقص بين تطلعاتنا في مجال التنمية المستدامة وبين التمويل اللازم لتحقيقها يتفاقم، وبخاصة في البلدان النامية حيث يقدر ذلك النقص بنحو 4 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة سنويا.

5 - وليس في مقدورنا أن نتحمل تبعات التراجع عن التعاون المتعدد الأطراف. فهذه التحديات العالمية تتجاوز بكثير قدرة أي دولة على التصدي لها بمفردها. ولمعالجتها، نؤكد من جديد التزامنا المستمر والمتين بتعددية الأطراف والتعاون الدولي والتضامن العالمي القائم على الاحترام المتبادل والعمل الجماعي. ونؤكد من جديد أيضا التزامنا الراسخ بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

---

(1) القرار 313/69، المرفق.

(2) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(3) القرار 239/63، المرفق.

(4) القرار 1/79.

(5) القرار 1/70.

6 - لقد قررنا تنفيذ حزمة طموحة من الإصلاحات والإجراءات لسد هذا النقص في التمويل على سبيل الاستعجال، وتحفيز الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع. وسنتخذ إجراءات ملموسة من أجل تعزيز الحيز المالي ومعالجة تحديات الديون التي تواجهها البلدان النامية وخفض تكلفة رأس المال. وسنعمل على توفير تمويل إضافي مبتكر يكون وافيا ميسرا ويمكن التنبؤ به والوصول إليه وتعبئته من جميع المصادر، ونعترف بالمزايا النسبية للتمويل العام والخاص.

7 - ونلتزم بمواصلة إصلاح الهيكل المالي الدولي وتحسين مرونته وتماسكه وفعاليته في التصدي للتحديات والأزمات حاضرا ومستقبلا. ونلتزم بجعل الحوكمة الاقتصادية العالمية أكثر شمولا وتمثيلا وإنصافا وفعالية لتجسيد الحقائق الراهنة بصورة أفضل. وسوف نعزز أدوار الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وسائر المنظمات الدولية المعنية، مسلّمين في الوقت ذاته بولاية كل منها وبهيئاتها الإدارية المستقلة. وسوف نحسن التنسيق والتكامل فيما بينها.

8 - ونقر بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية ووسائل تنفيذية فعالة تشجع النمو الاقتصادي المطرد الشامل المستدام، وتحول دون أن تتأثر البلدان النامية بالصدمات الخارجية تأثرا غير متناسب. ونلتزم بمواءمة الدعم الدولي مع الاستراتيجيات والخطط والأطر الوطنية، مثل أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وسنحترم هامش التصرف السياساتي لكل بلد لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التوافق مع القواعد والالتزامات الدولية القائمة في هذا الشأن.

9 - وسوف نعالج مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ونؤكد من جديد احتياج فئة أقل البلدان نموا، باعتبارها أشد فئات البلدان ضعفا، إلى دعم عالمي معزّز للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد ضرورة التصدي للتحديات والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في تحويل اقتصاداتها هيكليا، والاستفادة من المنافع المتأتية من التجارة الدولية واستحداث نظم فعالة في مجالي النقل والعبور. ونؤكد من جديد كذلك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى صغر حجمها وبعدها وضيق قاعدة مواردها وصادراتها وتعرضها للتحديات البيئية العالمية. ونؤكد من جديد أيضا ضرورة تحقيق تحول اجتماعي-اقتصادي إيجابي في أفريقيا وضرورة معالجة الاحتياجات الإنمائية المتنوعة الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل، وهي تشمل مكافحة الفقر بجميع أشكاله وأبعاده التي من بينها الفقر المدقع والفقر المتعدد الأبعاد. ونلتزم بدعم وتنفيذ ما يتعلق بالبلدان التي تمر بأوضاع خاصة من خطط واستراتيجيات وبرامج عمل إنمائية ذات صلة، منها برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[6]، وبرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034[7]، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية[8]، ونؤكد من جديد دعمنا لتحقيق خطة الاتحاد

(6) القرار 258/76، المرفق.

(7) القرار 233/79، المرفق.

(8) القرار 317/78، المرفق.

الأفريقي لعام 2063. ونتطلع إلى قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بإعداد خطة استجابة محددة وشاملة مشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة ككل تُخصص للبلدان المتوسطة الدخل.

10 - وسوف نجعل الناس في صميم جميع أعمالنا ونؤكد من جديد الطريق الذي يفضي إلى مستقبل أكثر إشراقا لصالح البشرية جمعاء. وسوف نتخذ إجراءات لمكافحة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها بسبل من بينها الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية وتمتين التعاون الدولي.

11 - ونؤكد من جديد ضرورة العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وسوف نكفل أن يتمتعن بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المفروضة لهن تمتعا تاما ومتساويا. فالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة يجلبان فوائد اقتصادية مؤكدة ويمكن أن يسهما في تمويل التنمية. ونلتزم بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتشجيع الحلول المراعية له في خطة تمويل التنمية. وندرك أن ظاهرة تأنيث الفقر ما زالت مستمرة، وأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ومنها الفقر المدقع، شرط ضروري لتمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق التنمية المستدامة. وسوف نرفع مستوى الاستثمار في اقتصاد الرعاية مع الإقرار بما تنهض به النساء من حصة غير متناسبة من الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتثمينها وإعادة توزيعها. ونؤكد من جديد التزامنا بالقضاء على العنف الجنساني.

12 - وندرك أن التمييز بأشكاله جميعا عقبة كأداء في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسوف نكثف جهودنا من أجل الترويج لقيم التسامح، ومعانقة التنوع، ومكافحة التمييز بأشكاله كافة ومنها العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وجميع أشكالها ومظاهرها البغيضة والمعاصرة. ونؤكد من جديد ضرورة ضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من التمويل والفرص الاقتصادية.

13 - ونلتزم باستحداث نظم حوكمة ومؤسسات ديمقراطية فعالة تخضع للمساءلة وتشرع أبوابها للجميع على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، وضمان أن تكون عملية اتخاذ القرارات تشاركية وتمثيلية ومتجاوبة على المستويات كافة. وسوف نقوي تدابير الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة والسياسات السليمة في المستويات كافة. ونلتزم باستئصال جميع أشكال الفساد على الصعد جميعها، ومعالجة مسألة النزاهة المالية ودمج مكافحة الفساد باعتبارها قضايا شاملة بغية تحسين نزاهة القطاع العام وتعزيز الثقة العامة، والحد من أوجه عدم المساواة، وضمان تخصيص الموارد المحلية على نحو عادل، وزيادة الاستثمارات الخاصة والنهوض بالنمو الاقتصادي. وسوف نتخذ إجراءات لمنع التدفقات المالية غير المشروعة والفساد ومكافحتهما، ونهيب بالمجتمع الدولي إلى دعم جهود بناء القدرات في مجال مكافحة الفساد وتشجيع تبادل الممارسات الفضلى.

14 - ونؤكد من جديد تصميمنا على تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل وتخلو من الخوف والعنف ولا يستثنى فيها أحد. فلا سبيل إلى التنمية المستدامة دون تحقيق السلام ولا سبيل إلى السلام دون تحيق التنمية المستدامة.

15 - وقد قصُرنا عن التصدي لقضايا تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر. ونشدد على الضرورة الملحة لتعزيز مطامح العمل المناخي في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير

المناخ[9] واتفاق باريس[10] فيما يتصل بتدابير تخفيف آثار تغير المناخ وإجراءات التكيف مع آثاره وتوفير وسائل التنفيذ، ولا سيما التمويل، لصالح البلدان النامية. ونقر بأهمية اتفاقية التنوع البيولوجي[11]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر[12]، ومؤتمرات الأطراف فيها، في التفاوض بشأن التدابير العالمية التي ينبغي اتخاذها لمعالجة ما تتناوله من تحديات. وفي إطار السعي إلى تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهداف اتفاق باريس، نؤكد من جديد أهمية التعجيل باتخاذ إجراءات في هذا العقد الحاسم. وسوف نعزز تدابير حفظ المحيط وموارده واستخدامهما على نحو مستدام.

16 - ونؤكد من جديد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[13] ومن جملتها المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على نحو ما هو مبين في المبدأ 7 من تلك المبادئ.

17 - ونلتزم بزيادة الاستثمار في تدابير الحد من مخاطر الكوارث والتمويل المخصص للوقاية من تلك المخاطر من أجل حماية مكاسب التنمية من آثار الكوارث. وسوف نشجع الاستثمار في تطوير البنية التحتية الداعمة للتنمية المستدامة على نحو يراعي اعتبارات المخاطر وينسجم مع إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[14]. وما انفكت الكوارث والصدمات تعرقل على نحو متزايد قدرة البلدان النامية على إحراز تقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة، وتؤدي إلى طمس المكاسب الإنمائية، وتستنزف القدرات الوطنية وقدرة النظام الدولي على مواجهتها.

18 - ونشجع الجهود الرامية إلى معالجة مسألتي انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والاستثمار في نظم الأغذية الزراعية، وبخاصة في البلدان النامية، باتباع نهج استراتيجي بعيد المدى. ونؤكد ضرورة إقامة بيئة سياساتية مواتية تيسر الاستثمار الخاص في الزراعة والنظم الغذائية، كما نؤكد الدور الذي يمكن أن تؤديه الاستثمارات العامة في تحفيز الاستثمارات الخاصة وتحصينها من المخاطر.

19 - ونؤكد من جديد التزامنا بزيادة الاستثمار في توفير التغطية الصحية الشاملة وإقامة منظومات صحية جيدة تتسم بالإنصاف ويسر التكلفة والقدرة على الصمود ولا يستثنى منها أحد.

20 - ونلتزم بدعم إتاحة التمويل الوافي لضمان استفادة الجميع من التعليم الجيد الذي يكون منصفا ولا يستثنى منه أحد. وسوف نتخذ إجراءات للاستفادة من الآثار الإيجابية للرقمنة في التعليم ونؤكد من جديد التزامنا بتشجيع الابتكار والإلمام بمبادئ التدبير المالي وبناء القدرات الرقمية بطرق منها التعليم وتنمية المهارات وبخاصة في أوساط الأطفال والشباب وكبار السن.

21 - وسوف نستثمر في القطاعات الإنتاجية وخلق فرص العمل اللائق على نطاق واسع وتنمية المهارات لتمكين الناس كافة من الاستفادة من النمو الاقتصادي المنصف والمستدام الذي لا يستثنى منه أحد. وسوف نشجع ريادة الأعمال بأشكالها التي من ضمنها ريادة الأعمال الاجتماعية، وبخاصة في أوساط

(9) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(10) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(11) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(12) المرجع نفسه، المجلد 1954، الرقم 33480.

(13) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(14) القرار 283/69، المرفق الثاني.

النساء والشباب، وتيسير نمو المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، علاوة على التنمية الصناعية التي لا يستثنى منها أحد. وندرك ما للثقافة والاقتصاد الإبداعي من إسهام في الدفع بعجلة التنمية المستدامة.

22 - ونلتزم بدعم البلدان النامية، وخصوصا منها البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لإقامة بنية تحتية مستدامة تتسم بالجودة والقدرة على الصمود ويمكن التعويل عليها. ولا محالة أن سد الفجوة الكبيرة التي تعتور البنية التحتية في القطاعات الحيوية، مثل الطاقة والنقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمياه والصرف الصحي، سيفضي إلى تحسن كبير في إمكانية الاستفادة من الخدمات الأساسية وفرص العمل والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

23 - وندرك أن توافر البيانات والإحصاءات المصنفة العالية الجودة يعين على اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة في مجال السياسة العامة، تسهم في تحسن المساءلة والشفافية وتقوية الثقة العامة والتعاون الدولي. وسوف ندعم البرامج التي تقوي جمع البيانات والإحصاءات الوطنية، وخصوصا ما يتعلق منها بالتنمية المستدامة.

24 - ونعترف بإسهام مشاركة الجهات المتعددة ذات المصلحة في تحقيق التنمية المستدامة. وسوف نواصل التعاون بطريقة مجدية مع جميع الجهات المعنية ذات المصلحة ومنها هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتشجيع التعاون والشراكات بين الجهات المتعددة ذات المصلحة.

25 - وسوف يسهم تجديد الإطار العالمي لتمويل التنمية في تحسين الاستفادة من المزيد من الموارد المالية المبتكرة وتوفير تلك الموارد، ودعم إصلاح الهيكل المالي الدولي لسد فجوة التمويل على سبيل الاستعجال، وتوجيه جهودنا صوب وضع خطة لتمويل التنمية تساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا - مجالات العمل

ألف - الموارد العامة المحلية

26 - سوف نعمل على أن تكون الموارد والسياسات والخطط العامة مرتكزَ ما نبذله من جهود في سبيل تحريك عجلة الاستثمار في التنمية المستدامة. وتؤكد خطة عمل أديس أبابا على الدور المركزي الذي تنهض به السياسات العامة وتعبئة الموارد العامة المحلية واستخدامها بفعالية في تمويل التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة التي طرأت في الإيرادات الضريبية في العديد من البلدان النامية إبان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت السنوات الأخيرة ركودا وانتكاسات في مناخ يطبعه ضعف النمو الاقتصادي العالمي. يضاف إلى ذلك أن القواعد الضريبية الدولية الحالية كثيرا ما لا تستجيب استجابة تامة للاحتياجات والأولويات والقدرات المختلفة التي توجد في البلدان النامية، ومنها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية خاصة، وكذا البلدان المتوسطة الدخل. ويتطلب حشد موارد عامة محلية إضافية وضمان استخدامها بفعالية وكفاءة استخداما يكون ذا وقع إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة اتخاذَ إجراءات وطنية حاسمة توطد النظم المالية وتشجع تَدرُّجيتها وتسهم في بناء قدرتها على الصمود في الأجل الطويل ومواءمتها مع متطلبات التنمية المستدامة بطرق من جملتها الاسترشاد بالبيانات والإحصاءات في عملية اتخاذ القرارات. ويجب الحرص في عالمنا الذي يتسم بالترابط ويتزايد فيه التطور الرقمي على أن تُستكمل الجهود المحلية بالتعاون الدولي بطرق من بينها التعاون

الدولي الفعال الشامل للجميع في المسائل الضريبية، وتحسين القدرة على تحصيل الإيرادات واتخاذ تدابير قوية لمنع ممارسات التهرب الضريبي والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها. ولمصارف التنمية الوطنية والعامة دور حاسم في تعبئة الاستثمار في جهود التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد الاحترام التام للسيادة الوطنية، ولكل دولة الحق في أن تختار أولوياتها وسياساتها الوطنية وفق ما تمليه ظروفها.

27 - ولضمان توافر الموارد اللازمة للبلدان وكفالة جمع تلك الموارد وإنفاقها بطريقة شفافة وبكفاءة في سبيل تقوية النظم المالية ومواءمتها مع متطلبات التنمية المستدامة:

الشفافية والمساءلة في نظم المالية العامة

(أ) نلتزم بتعزيز النظم الضريبية وضمان الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية العامة باتباع نهج الحكومة برمتها؛

(ب) سوف نعزز تدابير الشفافية والمساءلة في شؤون الميزانية بطرق تشمل تنفيذ نظم في المشتريات تكون شفافة وتعتمد على البيانات، وتمتين تدابير الرقابة وضمان وجود رقابة برلمانية ومؤسسات عليا لمراجعة الحسابات تتمتع بالموارد اللازمة وبالاستقلالية والمهنية أو غير ذلك من الهيئات المماثلة. وسوف ننظر أيضا في آليات التمويل المرتكزة على تحقيق النتائج. ونشجع تعزيز الرقابة على النفقات الضريبية وإدارتها بطرق من بينها إعداد تقارير شفافة عن النفقات الضريبية؛

نظم المالية العامة والتنمية المستدامة

(ج) نشجع وضع ميزانيات وطنية تدعم التنمية المستدامة بطرق منها إعداد خطط واستراتيجيات بقيادة البلدان مثل أطر التمويل الوطنية المتكاملة، على أن تختار البلدان أفضل ما يناسب اقتصاداتها من سياسات؛

(د) نشجع على توسيع الوعاء الضريبي ومواصلة الجهود الرامية إلى دمج القطاع غير النظامي في الاقتصاد النظامي بطريقة شاملة اجتماعيا، بما يتماشى مع ظروف البلدان، وكذا التركيز على الدخل والثروة غير المعلنين. ويشمل ذلك تسخير التكنولوجيا والابتكار؛ والاستثمار في بناء القدرة على الاتصال الإلكتروني والسلع العامة الرقمية والبنية التحتية الرقمية؛ وكفالة العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق؛ وتيسير التسجيل الضريبي، وخفض تكلفة الامتثال، وتوفير الحوافز المناسبة، وخاصة لدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(هـ) سوف نشجع الطابع التدرُّجي والكفاءة في جميع نظم المالية العامة لمعالجة مسألة عدم المساواة وزيادة الإيرادات. وسوف نشجع النظم الضريبية التدرجية في البلدان، حسب الاقتضاء، ونقوي الجهود الرامية إلى التصدي للتهرب من دفع الضرائب وتجنبها من قبل ذوي الأرصدة المالية الضخمة وضمان فرض ضرائب فعالة عليهم، بدعم من التعاون الدولي وفي ظل احترام السيادة الوطنية. وسوف نشجع أيضا الإنفاق الحكومي الفعال والمنصف؛

(و) سوف نشجع فرض ضرائب فعالة على استغلال الموارد الطبيعية ترفع الإيرادات المحلية، ونؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

(ز) سوف نشجع الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، انسجاما مع استراتيجيات البلدان وأولوياتها وظروفها الوطنية، ونعزز النقاش المتعلق بالجباية الضريبية المراعية للمنظور الجنساني. وتحقيقا لذلك، سنضع منهجيات وأدوات لتصميم الميزانيات ورصدها وتقييمها من منظور جنساني ونقوم بصقلها عن طريق بناء القدرة على تعيين مظاهر التحيز الجنساني داخل النظم الضريبية والتصدي لها، إضافة إلى تطوير القدرات؛

(ح) سوف نشجع على مراعاة المسائل المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي والمناخ ومخاطر الكوارث والأمن الغذائي والتغذية واستدامة نظم الأغذية الزراعية في إعداد برامج المالية العامة بما يتماشى مع الظروف الوطنية وأولويات التنمية المستدامة واستراتيجيات القضاء على الفقر. ويمكن أن تشمل الخيارات، تمثيلا لا حصرا، الميزنة المراعية للاعتبارات البيئية والضرائب والقواعد المالية؛ والضرائب المفروضة على الأنشطة الملوِّثة للبيئة والتلوث بشكل عام؛

(ط) نشجع البلدان على أن تدمج التمويل والسياسات المتعلقة بنظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك وضع حدود دنيا وسياسات تتماشى مع توصيات منظمة العمل الدولية والمعايير المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، ضمن ما تقوده بنفسها من خطط واستراتيجيات. وسوف نوفر الدعم للبلدان النامية الساعية إلى زيادة تغطية الحماية الاجتماعية، ومنها التي تروم تحقيق ذلك بنسبة نقطتين مئويتين على الأقل سنويا؛

(ي) سوف ننظر في إمكانية فرض ضرائب على التبغ والكحول أو الزيادة فيما هو مفروض منها، باعتبار ذلك مصدرا ضريبيا لا يؤثر سلبا في الكفاءة الاقتصادية وله قدرة واضحة على زيادة الإيرادات المحلية والحد من عوامل خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية، بما يتماشى مع الظروف الوطنية؛

دعم القدرات

(ك) سوف نزيد من حجم الدعم المقدم إلى البلدان النامية بناء على طلبها بشتى أشكاله المؤسسي منها والتكنولوجي والمتعلق ببناء القدرات البشرية لتمكين تلك البلدان من النهوض بنظمها المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية. وهذا يشمل دعم توسيع الوعاء الضريبي؛ ودمج القطاع غير النظامي في الاقتصاد النظامي؛ وتمتين قدرة الدولة على التنفيذ الفعال للسياسات عبر توطيد إصلاحات القطاع العام التي تشمل تحسين تدابير الشفافية والمساءلة؛ وتدعيم السياسات الضريبية وإدارات الضرائب والجمارك، وتدبير شؤون المالية العامة؛

(ل) نلتزم برفع مستوى الدعم المقدم إلى البلدان النامية فيما تبذله وتتولى قيادته من جهود في سبيل تحديث إدارة الإيرادات، وخصوصا من ذلك الرقمنة، والاستثمار في نظم تكنولوجيا المعلومات، وتحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإيرادات، واستخدام الذكاء الاصطناعي؛

(م) نشجع البلدان على أن تدعم تبسيط مسائل الإدارة والتسجيل المتعلقة بالضريبة لصالح المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتيسير الاستفادة من الخدمات العامة بطرق منها الحلول الرقمية المفتوحة المصدر؛

(ن) سوف نسدي الدعم إلى البلدان في جهودها من أجل توطيد تدابير تعبئة الإيرادات المحلية. ونهيب بالشركاء الإنمائيين إلى العمل جماعيا من أجل زيادة نسبة هذا الدعم المقدم إلى البلدان

النامية بما لا يقل عن ضـــعف النســـبة الحالية، وذلك بحلول عام 2030. وينبغي أن توجَّه هذه الزيادة إلى البلدان النامية السـاعية إلى رفع نسـبة الضـريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وخصـوصـا منها البلدان التي تتوخى رفع تلك النسبة إلى 15 في المائة على الأقل؛

التمويل دون الوطني

(س) ســـوف نوطد التمويل دون الوطني، حيثما يكون مناســـبا، عن طريق الارتقاء بالقدرات التقنية والتكنولوجية وقدرات الموارد البشرية لدى السلطات المحلية والإقليمية وتحسين نظم المحاسبة وآليات الإبلاغ ورفع مستوى التنسيق بين المؤسسات الحكومية. وسوف نشجع تنويع مصادر الإيرادات والتمويل بطرق منها بحث إمكانية إنشاء أسواق السندات البلدية، حسب الاقتضاء، واستحداث نظم لتحويل الأموال فيما بين القطاعات الحكومية وآليات خاصة بالمعادلة تكون مستقرة وشفافة؛

(ع) ســوف ندعم الحكومات الوطنية والمحلية في منح الأولوية لسـياسـاتها واسـتراتيجياتها وممارسـاتها وتوطيدها من أجل تنفيذ إدارة أصـول البنية التحتية وتطويرها بفعالية على امتداد دورة حياة تلك الأصول وتعبئة الإيرادات حسبما يكون مناسبا.

28 - ومن أجل توطيد التعاون الدولي في المسائل الضريبية وضمان أن تكون القواعد الضريبية الدولية مستجيبة للاحتياجات والأولويات والقدرات المختلفة للبلدان عامة والبلدان النامية خاصة:

(أ) نلتزم بضـمان أن يكون التعاون الدولي في المسـائل الضـريبية شـاملا فعالا عائدا بالنفع على الجميع. ونعقد العزم على إعلاء صـوت البلدان النامية وتمثيلها في الهيكل الضـريبي الدولي. ونشـدد على أهمية الدقة في تحليل آثار أطر التعاون الدولي في المسائل الضريبية على البلدان النامية، وضمان أن تكون تلك الأطر منصفة لها في فوائدها وأن تعالج ما تجابهه من تحديات؛

(ب) سـوف نواصـل الانخراط البناء في المفاوضـات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية وبروتوكوليها، ونشجع إسداء الدعم للعملية؛

(ج) سـوف نوطد أنشـطة التعاون والحوار بين السـلطات الضـريبية الوطنية بشـأن المسـائل الضـريبية الدولية بطريقة تكون فيها تلك الأنشـطة شـاملة جامعة، ونحيط علما بتقدير بعمل لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجانها الفرعية؛

(د) ننوه بالتنفيذ الجاري للركيزة الثانية من الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضـــريبي ونقل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي/مجموعة العشـرين، التي تهدف إلى ضـمان تسـديد الشـركات الكبيرة المتعددة الجنسـيات حدا أدنى من الضـرائب على الدخل الناشـئ في كل واحدة من الولايات القضائية التي تعمل فيها. وندعو إلى تزويد الدول الأعضاء المهتمة بناء على طلبها بدعم فني ذي طابع قطري محدد في تنفيذ القواعد النموذجية العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضـــريبي وقاعدة الإخضـــاع للضريبة في إطار الركيزة الثانية؛

(هـ) ســوف نحرص على أن يدفع جميع الشــركات، ومنها الشــركات المتعددة الجنســيات، الضـرائب المفروضـة عليها إلى حكومات البلدان التي يمارَس فيها النشاط الاقتصـادي وتولّد فيها القيمة، وفقا للقوانين والسياسات الوطنية والدولية؛

(و) نلتزم بتقوية تدابير الشفافية الضريبية ونعترف في الآن ذاته بالتحدي الذي تواجهه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة. وسوف نساند البلدان النامية في عملية تنفيذ المعايير بطرق من بينها رفع مستوى الدعم في مجال تطوير القدرات وإعطائها اعتبارات خاصـــة، والحرص في الوقت ذاته على حماية البيانات وحفظ أمن المعلومات. وسوف نعمل على تدعيم عملية إبلاغ الشركات المتعددة الجنسيات عن أرباحها في كل بلد على حدة، حسب الاقتضاء، ويشمل ذلك مواصلة تقييم إنشاء قاعدة بيانات عامة مركزية للتقارير المتعلقة بكل بلد على حدة؛

(ز) نلتزم بترسيخ شفافية الملكية الفعلية والتعاون بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي. وسوف ننشئ سجلات محلية فعالة للملكية الفعلية تتضمن معلومات موحدة عالية الجودة، تكون متسقة مع المعايير الدولية. وسوف نوطد آليات تبادل المعلومات فيما بين السجلات الوطنية للملكية الفعلية ونبحث جدوى إنشاء سجل عالمي للملكية الفعلية والفائدة منه. وسوف نستند في جميع هذه الجهود إلى العمل القائم ونيسر تبادل المعارف وفضلى الممارسات، ونقدم المساعدة إلى البلدان النامية في تنفيذ معايير الشفافية هذه؛

(ح) سوف نوفر للبلدان النامية بناء على طلبها برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات لضمان استفادتها من التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

29 - ومن أجل التغلب على التحديات الكبيرة والمستمرة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بفعالية:

(أ) نلتزم بسن ضوابط لتنظيم أنشطة مقدمي الخدمات المهنيين بفعالية، حسبما يكون مناسبا، على الصعيد الوطني وتحسين التعاون الدولي لكبح التدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من الأنشطة المالية المحظورة. وسوف نستند إلى المعايير القائمة في تشجيع إجراء مناقشات على الصعيد العالمي بشأن توحيد اللوائح التنظيمية لمقدمي الخدمات المهنيين الضالعين في التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) سوف ندعم الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام والمجتمع المدني في كشف التدفقات المالية غير المشروعة بطريقة عادلة وشفافة وأخلاقية؛

(ج) سوف ننشئ اجتماعا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خاصا بمسألة النزاهة المالية تشجيعا للحوار بشأن هذه المسألة على المستوى النظمي، ومناقشة الآثار غير المقصودة لسياسات النزاهة المالية، وتبادل الممارسات الفضلى، ولا سيما في مجال استخدام التكنولوجيات في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بفعالية؛

(د) نلتزم بالتنفيذ التام الناجع للالتزامات القائمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبإنفاذ أحكامها بفعالية[15]، بسبل من ضمنها دعم استحداث آلية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية تكون شفافة وفعالة وشاملة جامعة لمساعدة الدول الأطراف في الاتفاقية على منع الفساد ومكافحته. ونلتزم، زيادة على ذلك، بالعمل، بناء على الطلب، بتوسيع نطاق المساعدة التقنية وتبادل الممارسات الفضلى في مجال تنفيذ الاتفاقية؛

(هـ) نلتزم بضمان إعادة الأصول المصادرة عملا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى البلدان الأصلية، وفق أحكام الاتفاقية، واستخدامها بشفافية. ونعقد العزم على مواصلة صقل ممارسات

(15) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

استرداد الأصول وإعادتها عن طريق توطيد التعاون الدولي – مع تأكيد أهمية معالجة التحديات والحواجز الدولية، وبخاصة التدابير التي تعوق هذا التعاون، ومواجهتها والتصدي لها بفعالية – ومبادرات بناء القدرات وتبادل الخبرات، وتحسين كفاءة استرداد الأصول وإعادتها بوسائل منها اجتماعات الخبراء الدوليين التي تعقد كل سنتين بشأن إعادة الأصول وخطة عام 2030 (عملية أديس أبابا). وسوف نعزز المبادرات الرائدة لسن نهج جديدة ومبتكرة تدعم التنمية المستدامة؛

(و) سوف نوطد التعاون الدولي في مجال استرداد الأصول بطرق من بينها مبادرة استرداد الأصول المسروقة، وهي مبادرة مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي؛

(ز) سوف نقوم بتعيين مخاطر غسل الأموال وتقييمها والتصدي لها بوسائل منها التنفيذ الفعال للمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ونشجع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على مواصلة التخفيف من العواقب غير المقصودة لتدابير مكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان إشراك البلدان النامية على نحو مجد في عمليات اتخاذ قرارات الفرقة لضمان الاستماع إلى رؤى تلك البلدان ومراعاة قدراتها وما تتفرد به من ظروف في أنشطة الفرقة وعملياتها؛

(ح) سوف نشجع التدابير الرامية إلى القضاء على الملاذات الآمنة والممارسات الضريبية الانتهازية والثغرات التي تخلق حوافز للتدفقات المالية غير المشروعة. ونلتزم باتخاذ إجراءات فعالة لمنع التدفقات المالية غير المشروعة من دخول ولاياتنا القضائية؛

(ط) سوف ندعّم قدرة الإدارات الجمركية على كشف التدفقات المالية غير المشروعة في الحدود؛

(ي) سوف نحسّن تبادل البيانات التجارية الدقيقة في الوقت المناسب، حسب الاقتضاء، للتصدي لتهريب السلع التجارية والتلاعب بقِيَم الفواتير التجارية بوسائل من ضمنها مؤازرة البلدان النامية في الارتقاء بمستوى التطور التكنولوجي في موانئها.

30 – ومن أجل الاستغلال الكامل لإمكانات مصارف التنمية العامة الوطنية في تعبئة الموارد اللازمة للتنمية المستدامة ومعالجة التحديات التي تحد من كفاءتها وفعاليتها:

(أ) نشجع البلدان التي لديها مصارف إنمائية وطنية على تعزيز قدرات تلك المصارف على المساهمة بفعالية في التنمية المستدامة، حسبما يكون مناسبا، بطرق منها الاستفادة من موارد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات الاستثمارية؛ واستعراض ولاياتها وتحديثها بما يجعلها متماشية مع أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛ والعمل، عند الاقتضاء، على إنشاء نظم للضمانات الاجتماعية والبيئية أو تعهد ما هو قائم منها. ونلتزم بمؤازرة البلدان التي ليس لديها مصارف إنمائية في إنشاء هذه المؤسسات لمعالجة تحديات التنمية على الصعيدين المحلي والوطني؛

(ب) نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات الإنمائية الشريكة على رفع مستوى ما تسديه من دعم مالي وتقني لمصارف التنمية العامة الوطنية في جهودها الرامية إلى توفير تمويل طويل الأجل بتكلفة منخفضة للاستثمار في برامج التنمية المستدامة. ونشجع أيضا المصارف الإنمائية المتعددة

الأطراف وغيرها من المؤسسات الإنمائية على العمل كمنظومة واحدة عبر توثيق عرى التعاون والتنسيق مع المصارف الإنمائية الوطنية، دعما للأولويات والخطط الوطنية؛

(ج) سوف نزيد مواءمة اشتراطات اللوائح التنظيمية الوطنية مع ولايات مصارف التنمية الوطنية التي تركز على التنمية لتشجيع وضع أساليب عمل ومواجيز مخاطر مراعية لخصوصيات تلك المصارف الإنمائية بما يضمن تمكينها من اتباع نهج مبتكرة ومراعية للمخاطر لدى تمويل أنشطة التنمية المستدامة والحفاظ في الآن ذاته على الاستدامة المالية.

باء - المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

31 - الأعمال التجارية والاستثمارات والابتكارات الخاصة هي محركات رئيسية لعجلة التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل الجامع وإحداث التحول الرقمي وخلق فرص العمل اللائق، وباستطاعتها أن تؤدي دورا تحفيزيا في هذه الميادين جميعا. على أن نمو الاستثمار العالمي قد تباطأ في العقد الماضي. إذ على الرغم من الاهتمام المتزايد بأدوات التمويل المبتكرة مثل التمويل المختلط واعتماد تشريعات الأعمال وأنشطة التمويل المستدامة، لم يصل الاستثمار في التنمية المستدامة إلى المستوى المؤمَّل، ولم يعط الأولوية الكافية للأثر الواقع على مستوى التنمية المستدامة. ولا يزال نقص تطور الأسواق المالية وأسواق رأس المال في عدد كبير من البلدان النامية، وارتفاع تكلفة رأس المال، والتنافر بين الحوافز المالية القصيرة الأجل وأثر التنمية المستدامة في المدى البعيد عوامل تعرقل الاستثمار. ولا تكون فرص الاستثمارات المغرية منسجمة دائما مع أهداف المصلحة العامة. وهذا يؤكد الحاجة إلى وضع أطر سياساتية وحوافز للاستثمار الخاص على المستويين الوطني والعالمي تسهم في النهوض ببرامج التنمية المستدامة، بالاستناد إلى الدروس المستفادة منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا. ويتعين اتخاذ إجراءات قوية لتوطيد البيئة المواتية على المستويات كافة للاستثمار العالي الجودة الطويل الأجل في برامج التنمية المستدامة وضمان تعبئة موارد إضافية من القطاع الخاص على نطاق واسع وبوتيرة سريعة لمصلحة البلدان النامية.

32 - ومن أجل زيادة حجم الاستثمار في التنمية المستدامة وبناء الأسواق المالية وأسواق رأس المال المحلية:

تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص على الصعيد المحلي وإيجاد بيئات مواتية

(أ) سوف نشجع وضع أطر سياساتية تنشئ بيئة مواتية على جميع المستويات للاستثمار في برامج التنمية المستدامة وذلك يشمل، تمثيلا لا حصرا، النهوض بالحوكمة الرشيدة واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد وتوطيد سيادة القانون وزيادة الشفافية وحماية المستثمرين والمستهلكين وتشجيع المنافسة العادلة؛

(ب) سوف نشجع تطوير القطاعات المالية المحلية بطرق من بينها بناء قاعدة للمدخرات المحلية وتقوية القطاع المصرفي المحلي. وسوف نوسع أسواق السندات وخطط التأمين الطويلة الأجل، وأسواق الأسهم والاستثمار المؤسسي، حسب الاقتضاء، ونعمّق الأسواق الثانوية؛

(ج) سوف نروج لإنشاء أسواق رأس المال، بما يشمل الأسواق العامة والخاصة، وأدوات الاستثمار المحلية مثل صناديق رؤوس الأموال الاستثمارية ذات الأغراض الإنمائية. ونشجع استحداث أدوات مالية مبتكرة والترويج لها بحيث تكون قابلة للتطوير وداعمة للتنمية المستدامة، كالسندات المواضيعية (من ذلك، مثلا، استخدام سندات العائدات من قبيل سندات أهداف التنمية المستدامة، والسندات الاجتماعية

وسندات الاستدامة والسندات الخضراء)، والسندات المقرونة بالاستدامة، وغيرها من الأدوات ومنها الصكوك، إلى جانب الأطر التنظيمية السليمة والإدارة الملائمة للمخاطر. ونشجع استخدام تلك الأدوات التمويلية المبتكرة في استراتيجيات التمويل الوطنية وسوف نعزز القدرة المؤسسية على توسيع نطاق استخدامها بفعالية؛

(د) سوف ندعم برامج المساعدة التقنية وبرامج تنمية القدرات بناء على الطلب، ومنها تلك التي تقدمها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، من أجل تنمية القطاع المالي المحلي وتهيئة بيئات مواتية للتنمية المستدامة، وخصوصا لفائدة البلدان التي تمر بأوضاع خاصة؛

(هـ) ندعو الجهات الفاعلة المعنية إلى استحداث أدوات شاملة لإدارة المخاطر وتطوير أسواق التأمين، ساعية في ذلك إلى إيجاد حلول لصغار المزارعين، ومنهم النساء المزارعات والتعاونيات والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وغير هؤلاء من ذوي المصلحة، لحمايتهم من مخاطر الإنتاج وتقلب الأسعار وآثار الكوارث والآثار الضارة لتغير المناخ. وسوف نشجع النُهج التي تخفف من المخاطر المحتملة مستقبلا وتحسن الغطاء التأميني بطرق منها بحث أدوات بديلة لتحويل المخاطر لإطلاق المزيد من القدرة في مجال تمويل المخاطر؛

(و) نشجع استخدام التمويل المرتب سلفا بوسائل من بينها التأمين وغيره من أشكال تمويل الطوارئ، والوصول إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية بسرعة أكبر لخفض تكلفة العمل والإسراع بعملية التعافي؛

(ز) ندعو إلى توطيد السياسات الشاملة الموجهة نحو التنمية التي تدعم مباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك تنظيم المشاريع الاجتماعية والمستدامة، وإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها، وتشجيع مشاركتها في الأسواق الدولية والإقليمية والوطنية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك من خلال تعزيز إمكانية حصول الجميع على خدمات بناء القدرات والخدمات الحكومية الرقمية والتجارية والمالية؛

(ح) نشجع دعم كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بطرق من بينها إمكانية الحصول على مساعدات مالية وغير مالية مخصصة من المؤسسات المالية المحلية والوطنية والدولية؛

(ط) سوف نرفع من مستوى فعالية مشاركة المرأة في القوة العاملة وفي المناصب القيادية للدفع بعجلة النمو الاقتصادي وإحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ي) سوف ندعم المساعدة التقنية المقدمة بناء على الطلب للنهوض بجوانب الاستدامة والشمول في عمليات التصنيع وتنمية المهارات، لتمكين الشركات من الازدهار والتوسع عبر الحدود، وخلق فرص العمل اللائق على نطاق واسع والمساهمة في التنويع الاقتصادي وإضافة القيمة وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ك) نعترف أيضا بأن الاستثمار الخاص يمكن أن يسهم في النهوض بالاقتصادات الريفية عبر تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية وتبادل المعارف. لذا، نقر بالحاجة إلى خلق بيئة سياساتية مواتية لتوسيع نطاق استثمارات القطاع الخاص في قطاع الزراعة والنظم الغذائية؛

إمكانية الحصول على التمويل والتحويلات المالية وعلاقات المصارف المراسلة

(ل) سوف نزيد من حجم الجهود الرامية إلى تقليص القيود الهيكلية والتحديات والحواجز وأوجه التفاوت النظمي التي تعيق حصول المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل، وبخاصة منها المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم الموجودة في البلدان النامية وهي تشمل الأعمال التجارية التي تقودها النساء. وسوف نزيد من إمكانية حصول المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل الميسر عن طريق تمتين البنية التحتية المالية؛ وتوطيد منظومة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بسبل من ضمنها الائتمانات البالغة الصغر، والمصارف المحلية، والاتحادات الائتمانية، ومصارف التنمية الوطنية وغيرها من المؤسسات المالية؛ وإنشاء خطوط ائتمان لصالح تلك المؤسسات؛

(م) سوف نحسن إمكانية الحصول على خدمات بناء القدرات والخدمات الحكومية وخدمات الأعمال الرقمية، والاستفادة من الأدوات المالية الرقمية لتوسيع نطاق إشراك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. ونشجع مؤسسات التمويل الإنمائي ومنها مؤسسة التمويل الدولية على مواصلة رفع مستوى التمويل الممنوح لهذه المؤسسات بطرق منها توفير الضمانات أو تسهيلات الضمانات الوطنية، والإقراض من الباطن عبر المؤسسات المالية المحلية وتحسين التمويل بالعملة المحلية. ونشجع أيضا استعراض الأطر التنظيمية لإزالة الحواجز غير المقصودة التي تنتصب في وجه هذه المؤسسات في البلدان النامية؛

(ن) نعقد العزم على توسيع نطاق استفادة جميع فئات المجتمع من المنتجات والخدمات المالية، وخاصة من تلك الفئات النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين والمهاجرين والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. وندرك أن الحصول على الخدمات المالية ما هو إلا جانب واحد من جوانب العافية المالية وأن من الضروري بذل جهود تكميلية تشمل معالجة مسألة الحواجز الهيكلية، وتعزيز الثقافة المالية والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وحماية المستهلك، والمسائل التنظيمية؛

(س) نعترف بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ونعقد العزم على مضاعفة جهودنا لخفض تكاليف التحويلات إلى أقل من 3 في المائة من المبالغ المحولة بحلول عام 2030. وسوف نشجع حلول التحويلات المالية الرقمية، والمنافسة بين شركات تحويل الأموال، ومتطلبات الشفافية في الرسوم والعمولات، والتعجيل بإمكانية استفادة المهاجرين وأسرهم من حسابات المعاملات والخدمات المالية. وندعم أيضا تعميم الخدمات المالية والدراية بأساسيات التدبير المالي التي تعزز الاستخدام الناجع للتحويلات المالية من أجل معالجة التحديات التي تواجه البلدان النامية في المناطق الريفية خاصة. وسوف نضع سياسات وأطرا تنظيمية مواتية تعزز التنافسية والابتكار في سوق التحويلات المالية. وسوف ندعم توطيد عملية جمع البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية ونشرها. ونؤكد من جديد أن التحويلات المالية تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لا يمكن أن تحل محلهما؛

(ع) ندعو المؤسسات المعنية إلى دعم علاقات المصارف المراسلة عن طريق برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات وزيادة الرقمنة لصالح البلدان النامية المحتاجة، خاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاستفادة من الجهود العالمية الحالية.

33 - ومن أجل توسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة رأس المال الخاص لتحقيق التنمية المستدامة وتعظيم أثرها الإنمائي:

الاستثمار الأجنبي المباشر

(أ) سوف نشجع اطراد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، وبخاصة منها البلدان التي تواجه تحديات خاصة، وفق أولويات الاستثمار في البلدان كل منها على حدة. وسوف نعالج مسألة الحواجز التنظيمية ونوفر ما يلزم من الحوافز والضمانات والتأمين للاستثمار في البلدان النامية على نحو ينسجم مع الخطط التي وضعتها لتحقيق التنمية المستدامة. وسوف نعمل مع كيانات القطاع الخاص للارتقاء بمستوى استثماراتها في البلدان النامية؛

(ب) إننا ندعم إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار في أقل البلدان نموا وتشغيله، استنادا إلى دراسة الجدوى التي أعدها الأمين العام. وسوف نبحث إمكانية إنشاء مرفق لتمويل الاستثمار في البنى التحتية للبلدان النامية غير الساحلية. ونرحب بجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى إنشاء مركز امتياز للدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا، وندعو إلى دعم تلك الجهود، وسيشمل هذا المركز في جملة أمور منتدى الدول الجزرية للاستثمار الذي يعقد كل سنتين. ونشجع بالإضافة إلى ذلك على تيسير الاستثمار الموجه لصالح البلدان المتوسطة الدخل؛

(ج) سوف نعمل على جذب الاستثمارات الإنمائية الأجنبية بطريقة استراتيجية، بما في ذلك من المؤسسات الاستثمارية، إلى البلدان النامية، استنادا إلى أطر التخطيط الوطنية، مثل أطر التمويل الوطنية المتكاملة. ونرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد، من قبيل استعراضات سياسات الاستثمار؛

(د) سوف نزيد الدعم المقدم إلى البلدان النامية لبناء القدرات البشرية والمؤسسية على تنفيذ مشاريع إقامة بنى تحتية مستدامة عالية الجودة يمكن التعويل عليها وتكون قادرة على الصمود على امتداد دورة حياتها، وإعداد تلك المشاريع ودعمها. وذلك يشمل تحسين المساعدة التقنية لتطوير وتعزيز فعالية مشاريع البنية التحتية التي تكون قيد الإعداد، بما في ذلك المشاريع التي تنفذ بقيادة القطاعين العام والخاص. وسوف ندعّم جمع البيانات، والتحليلات، وتقييمات جوانب الضعف، وقابلية التشغيل البيني بين النظم الحكومية، ورصد الأداء لدعم البلدان في تقييم جدوى المشاريع. وندعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى مواصلة توفير خدمات بناء القدرات، وسوف نستفيد أيضا من آلية دعم الاستثمار والمساعدة الفنية للمشاريع المتعلقة بالمناخ. وندعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى النظر في إمكانية إنشاء آلية مشتركة للمساعدة التقنية بالاستفادة من الجهود القائمة؛

(هـ) سوف نوطد الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وندعّم الحوار بشأن خطط التنمية المستدامة الوطنية بين الحكومات ومؤسسات الاستثمار في القطاع الخاص، والمواءمة بين المعروض من المساعدة التقنية والمطلوب منها على الصعيد العالمي، بطرق منها تنسيق المساعدة التقنية وإقامة مناسبات من قبيل المنتدى العالمي للاستثمار. وسوف نشجع إقامة شراكات محكمة بين القطاعين العام والخاص تتقاسم المخاطر والمنافع بطريقة عادلة، وسنضمن استفادة الموارد العامة بشكل متناسب من المشاريع الناجحة؛

(و) سوف نزيد من حجم الدعم المقدم إلى البلدان النامية لجذب الاستثمارات في إقامة مرافق حديثة مستدامة لتوفير الطاقة للجميع بتكلفة في المتناول ويمكن التعويل عليها. ويشمل ذلك معالجة مسألة الحواجز التي تعيق الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة، ومنها التكنولوجيات غير الملوِّثة والتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة، وتقوية دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية في دعم عمليات الانتقال العادلة والشاملة في مجال الطاقة، بواسطة التمويل والانخراط السياساتي وإسداء المشورة الفنية وتبادل المعارف؛

تعبئة رأس المال الخاص من أجل تحقيق أثر ملموس في مجال التنمية المستدامة

(ز) ندعو إلى مبادرات التمويل المختلط من أجل ما يلي:

'1' التركيز على تحقيق أثر ملموس في مجال التنمية المستدامة وكذلك على الحجم والنطاق؛

'2' تشجيع المسؤولية الوطنية عن طريق مواءمة المبادرات مع الأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة واستراتيجيات التصنيع؛

'3' إيلاء الاعتبار الواجب للأطر العالمية؛

'4' ضمان القيمة المالية والإنمائية المضافة وجدوى المشاريع كذلك؛

'5' تقاسم المخاطر والمنافع بطريقة عادلة؛

'6' اتباع المعايير ذات الصلة، وضمان الشفافية، وإقامة آليات واضحة للمراقبة والمساءلة؛

'7' إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين في القرارات التي تؤثر عليهم؛

'8' مراعاة رصد القدرة على تحمل الدين؛

(ح) سوف نعمل على زيادة نسبة تعبئة التمويل الخاص من المصادر العامة بحلول عام 2030 عن طريق توطيد استخدام أدوات تقاسم المخاطر والتمويل المختلط، مثل رأس المال لامتصاص الخسارة الأولى والضمانات والتمويل بالعملة المحلية وأدوات التخفيف من مخاطر الصرف الأجنبي، في ظل مراعاة الظروف الوطنية. وندعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي إلى مواءمة مقاييس الأثر لدعم غايات التعبئة وتقويتها، والاستفادة من العمل الجاري، ومواءمة الحوافز مع تعظيم أثر التنمية المستدامة المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الوطنية؛

(ط) ندعم الجهود المبذولة لإنشاء هياكل وأدوات تمويل مختلط فعالة وقابلة للتكييف والتطوير في سياقات قطرية مختلفة، استنادا إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والجهود الحالية الرامية إلى المواءمة، حسب الاقتضاء. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للسياق المحدد لمجالات التدخل المستهدفة وما يخصها من احتياجات، ابتغاء تحسين كفاءة هذه الأدوات وجدواها وتجانسها. وسوف نعين فرص تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بآليات تقاسم المخاطر ونيسرها، بالاستفادة من الجهود الحالية في تقييم أوجه تأثير هياكل التمويل المختلط المختلفة في نتائج التنمية في الظروف المختلفة وفي تيسير الاستثمار؛

(ي) نؤيد كذلك استخدام الهياكل المبتكرة في التمويل المختلط، وهي تشمل أدوات الأسهم والأدوات الشبيهة بالأسهم، والإعانات الحكومية المشروطة وآليات المزاد، لضمان تقاسم المخاطر والمنافع بطريقة عادلة بين القطاعين العام والخاص على نحو يقي من اختلال السوق ويزيد من إيجابية أثر هذه الاستثمارات؛

(ك) نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي على تمتين قدرتها على تحفيز تمويل القطاع الخاص في البلدان النامية، بما في ذلك دعم التمويل في المراحل المبكرة وزيادة قدرة المشاريع على اجتذاب التمويل؛

(ل) ندعو الشركاء الإنمائيين ومؤسسات التمويل الإنمائي إلى زيادة التوسع والتعاون في استخدام أدوات تقاسم المخاطر، مثل الضمانات والتوريق وأدوات الاستثمار وحلول التأمين لتعبئة رأس المال الخاص؛

(م) نشجع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على دعم أقل البلدان نموا كجهة تقدم رأس المال التحفيزي في مرحلة مبكرة بشروط ميسرة وتمتص الخسائر الأولى من أجل تقليص مخاطر الاستثمارات وتغيير ملامح المخاطر في أسواق المراحل المبكرة في البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، بما يسهم في تهيئ الظروف الملائمة لاستقطاب مشاركة القطاع الخاص لاحقا بتمويل موسع من خلال مؤسسات التمويل الإنمائي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛

(ن) نشجع الفروع المعنية بالقطاع الخاص في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على توسيع نطاق الإقراض بالعملة المحلية وتعزيز منظومات الأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر والتمويل المتناهي الصغر، حيثما كان ذلك مناسبا؛

(س) نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على إنشاء رأس مال تحفيزي مشترك بتمويل أولي توفره المصارف الإنمائية ومؤسسات تمويل التنمية والشركاء الإنمائيون، بما في ذلك المؤسسات والكيانات الخيرية، والحرص على توحيد شروط الاستفادة من ذلك التمويل وتبسيطها وضمان شفافيتها. وندعم تطوير مستودعات لأدوات الضمان، استنادا إلى آليات الضمانات التابعة للبنك الدولي. وندعو أيضا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى مواصلة بحث إمكانية استخدام الأدوات المالية المبتكرة من قبيل آليات ضمانات المحافظ؛

(ع) سوف نعمل مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل التنمية والقطاع الخاص لدعم إيجاد حلول فعالة من حيث التكلفة وطويلة الأجل للحد من مخاطر الصرف الأجنبي والتحوط من آثارها على الاستثمارات في التنمية المستدامة؛

(ف) سوف ندعم عمل الجهات المعنية ذات المصلحة، ومنها هيئات وضع المعايير، لضمان تقييم الحد من المخاطر الناجمة عن استخدام التمويل المضمون من قبل الدولة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على نحو عادل في التحليل التنظيمي وتقييمات الائتمان؛

(ص) نلتزم بمواصلة تحسين توافر بيانات المخاطر والأثر وجودتها وإمكانية الوصول إليها لدعم الاستثمارات الإضافية في البلدان النامية بطرق منها العمل مع المؤسسات الاستثمارية. ونشجع مواصلة إصدار بيانات مصنفة عالية الجودة من مؤسسات تشمل اتحاد قاعدة بيانات مخاطر الأسواق الناشئة على

الصعيد العالمي. ونشجع تقاسم بيانات الأداء المالي لمعاملات التمويل المختلط ومعدلات تعبئة القطاع الخاص ونشرها بطريقة إجمالية ومغفلة المصدر؛

(ق) سوف ندعّم الجهود الرامية إلى تيسير استثمارات المغتربين بوسائل من بينها الأدوات المبتكرة، وندعو الشركاء الإنمائيين إلى دعم هذه الجهود بطرق منها العمل مع دوائر المغتربين والحكومات الوطنية؛

(ر) ندرك دور وكالات ائتمانات الصادرات الرسمية في توفير تأمين اعتمادات التصدير، وأنشطة الضمانات غير المشروطة، وتمويل رأس المال المتداول. ونشجع على زيادة التعاون بين وكالات ائتمانات الصادرات والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات الفاعلة المالية الأخرى ومواءمة أساليب عملها لتعزيز كفاءة رأس المال العام وتأثيره، ولا سيما في ضوء القيود المالية المتزايدة؛

34 - ومن أجل دعم جهود المؤسسات التجارية ومؤسسات التمويل في القطاع الخاص للمساهمة في التنمية المستدامة وجذب رؤوس الأموال المستدامة الطويلة الأجل والمجموعات المتنوعة من المؤسسات الاستثمارية إلى البلدان النامية:

توفير الحوافز المالية الرامية إلى تحقيق أثر ملموس على مستوى التنمية المستدامة

(أ) سوف نشجع الإقبال على الاستثمار المؤثر، مثل صناديق الأثر والسندات المواضيعية والمنظورات الاستثمارية، بما يتماشى مع الظروف الوطنية. ونرحب بالجهود التي يبذلها بعض المستشارين الماليين للاستفسار عن تفضيلات المدخرين في مجال الاستدامة وندعو الآخرين إلى أن يسلكوا على منوالهم. ونشجع أيضا استحداث منتجات استهلاكية وممارسات تجارية مسؤولة وشاملة، كالقضاء على التفريق في الأسعار القائم على أساس اعتبارات نوع الجنس؛

(ب) نشجع الكيانات الخاصة، ولا سيما الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات والمؤسسات الاستثمارية، على إيلاء الاعتبار الواجب لمراعاة اعتبارات الاستدامة وإدارة الأثر في العمليات المتعلقة باتخاذ القرارات والحوكمة داخلها وقياسها بشكل فعال، حسب الاقتضاء. ونرحب بالجهود الجارية من أجل تحسين قابلية التشغيل البيني للمعايير والمصطلحات الطوعية المتعلقة بالاستدامة والأثر. ولتيسير القياس، وكذلك الإفصاحات القابلة للمقارنة، نحيط بالجهود الجارية لتكييف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لأغراض القطاع الخاص، بما في ذلك مؤشرات المعايير الموسعة لتقارير الأثر واستثمار الأثر التي وضعتها الشبكة العالمية لاستثمار الأثر، ومقاييس أهداف التنمية المستدامة الخاصة بقطاعات محددة التي وضعها التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة، والمبادئ التوجيهية المشتركة بين المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أهداف التنمية المستدامة، ومعايير نظم الإدارة التي تعتزم المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصدارها مستقبلا. ونحيط أيضا بوضع معايير ومؤشرات الاستدامة ومنهجيات تقييم الأثر واستخدامها لجعل الأثر قابلا للمقارنة وقابلا للتنفيذ واستيعاب العوامل الخارجية. وندرك ضرورة هذه الجهود لمراعاة آراء وتجارب البلدان النامية على نحو أفضل؛

(ج) ندرك قدرة كيانات القطاع الخاص، ولا سيما الشركات الكبيرة والمؤسسات الاستثمارية، على الإسهام في تنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية ذات الصلة على الصعيد الوطني. ونسعى إلى تقديم إرشادات واضحة وعملية لتسهيل مشاركتها الفعالة وتوضيح مسؤولياتها، حسبما يكون مناسبا؛

وضع لوائح مستدامة لتنظيم الأعمال التجارية والمالية

(د) سوف نولي الاعتبار الواجب لإعداد لوائح مستدامة للأعمال التجارية والمالية توضع بقيادة قطرية وتراعي السياق الخاص بكل بلد، وتكون مدعومة ببناء القدرات لصالح البلدان النامية. وسوف نبحث قابلية التشغيل البيني الدولي لتلك اللوائح التنظيمية. ونشجع على تحديد استراتيجيات وطنية لتعبئة التمويل المستدام، تُدمَج ضمن أطر التمويل الوطنية حسبما يكون مناسبا. ونرحب بالجهود الجارية والتطوير المستمر لتخطيط عمليات الانتقال للكيانات الخاصة، مع الاعتراف بالمسارات الوطنية المتعددة نحو بلوغ الغايات العالمية؛

(هـ) نشجع على اعتماد معايير الإفصاح عن الاستدامة للإبلاغ عن الآثار والمخاطر والفرص، عبر نهج قطري التوجه مصمم خصيصا للظروف الوطنية. ونثني على البلدان التي اعتمدت تلك التدابير على أساس الإبلاغ المزدوج عن الجوانب المالية أو الأهمية النسبية، حسب الاقتضاء. ونشجع وكالات التصنيف الائتماني والمؤسسات المالية على التنويه بهذه المعايير وإعداد التقارير على أساسها في قراراتها المتعلقة بالتصنيف والتمويل. ولضمان قابلية المقارنة عبر الحدود، سوف ننظر في إمكانية استخدام المعايير، مثل معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة الدولية ومؤسسة مبادرة الإبلاغ العالمية، من بين معايير أخرى، بطريقة مرنة ومحددة حسب البلد. وسنواصل العمل على إدراج الضمان المستقل لتعزيز الثقة في البيانات المبلغ عنها. وسوف نوفر أيضا برامج بناء القدرات لدعم البلدان النامية، بما في ذلك من خلال المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وسوف نسعى إلى الحد من أي آثار سلبية محتملة لتنفيذ هذه التدابير على القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية، ولا سيما على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية؛

(و) سوف نشجع اعتماد تدابير لتعزيز الاستدامة في نماذج الأعمال والممارسات التجارية للنهوض بالاستدامة وإدارة الأثر مع التصدي للتمويه الأخضر وتمويه الأثر؛

(ز) سوف نشارك في حوار دولي حول قابلية التشغيل البيني للوائح المستدامة لتنظيم الأعمال التجارية والمالية من أجل الحد من تكاليف ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود، سواء داخل المناطق أم عبرها، وتخفيف أعباء الامتثال الواقعة على كاهل الكيانات الخاصة والبلدان النامية، مع احترام الأطر الوطنية القائمة. وسوف نستفيد من الجهود الحالية للتشغيل البيني للتصنيفات وصولا إلى وضع مجموعة موحدة من مبادئ التصميم كدليل إرشادي للتنفيذ على المستوى المحلي، مع مراعاة ظروف التنمية وأولوياتها على الصعيد الوطني.

جيم - التعاون الإنمائي الدولي وفعالية التنمية

35 - ما انفك التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، يسهم بدرجة كبيرة في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. وقد أدت التحولات والتخفيضات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية في ظل تغير الأولويات السياسية إلى تقليص التعاون الإنمائي، حيث ما زالت

التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية دون المستوى المطلوب. ولئن كان التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكملا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب فهو ليس بديلا عنه، على أنه آخذ في التوسع، وكذلك التعاون الثلاثي. واتخذت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي تحتل موقعا متفردا في الإسراع بتوفير التمويل لأغراض التنمية المستدامة والاستفادة من دور المساهمين من خلال ميزانياتها العمومية، خطوات مهمة لتوسيع قدرتها المالية وتعزيز أثرها الإنمائي والتصدي للتحديات العالمية. غير أن التعاون الإنمائي لم يواكب عموما احتياجات البلدان النامية المتزايدة والمتطورة، ولا سيما في البلدان التي تمر بأوضاع خاصة وكذا البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ويزداد الطلب على الموارد المحدودة بسبب استمرار الفقر وعدم المساواة، وانعدام الأمن الغذائي، والكوارث، والآثار السلبية لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي وغير ذلك من التحديات. ومن الضروري التصدي لمسألة ازدياد التجزؤ وغياب التنسيق لمعالجة ارتفاع تكاليف المعاملات ودعم مبادئ الفعالية الراسخة. ويتعين أن يعكف التعاون الإنمائي الدولي على تقوية قدرات البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة، والتصدي لمسائل القضاء على الفقر والجوع، وتحفيز تعبئة مصادر التمويل الأخرى، العامة والخاصة على السواء، ودعم البلدان في إدارة عمليات الانتقال على نحو أفضل في جميع أطوار التنمية. ويقتضي ذلك إعادة تنشيط هيكل التعاون الإنمائي – على الصعيدين العالمي والقطري – كأساس لتعاون وشراكة يكونان أكثر فعالية وشمولا واتساقا وكفاءة ويفيان بالالتزامات القائمة، ويلبيان الاحتياجات الناشئة ويتكيفان معها، ويعطيان الأولوية للقيادة القطرية والمسؤولية المحلية، ويعززان الشفافية والمساءلة المتبادلة، ويركزان على الأثر الواقع على مستوى التنمية المستدامة.

36 – ومن أجل زيادة حجم أنشطة التعاون الإنمائي الدولي وتحسين توزُّعها:

المساعدة الإنمائية الرسمية

(أ) نؤكد من جديد أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها عنصرا رئيسيا في التعاون الإنمائي الدولي في مساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) نسلم بالحاجة الملحة إلى بذل جهود مطردة لعكس مسار التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية ونحث البلدان المتقدمة النمو على زيادة حجم التزامات كل منها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والإيفاء بها، بما في ذلك التزام معظم تلك البلدان منذ أمد طويل ببلوغ غاية تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية ونسبة تتراوح بين 0,15 و 0,2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛ ونشدد على ضرورة الحفاظ على الطابع الميسَّر للتدفقات المبلغ عنها باعتبارها مساعدة إنمائية رسمية؛

(ج) نقدر إيفاء بعض البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية كما نقدر قيام بعض آخر بوضع أطر زمنية محددة وملزمة لبلوغ غايات المساعدة الإنمائية الرسمية. وندعو البلدان الأخرى إلى القيام بالمثل فيما يتعلق بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(د) نحث البلدان المتقدمة النمو على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقررة على المستوى القطري والمتوافقة مع أولويات التنمية المستدامة للبلدان المستفيدة، بما في ذلك إمكانية زيادة دعم الميزانية في المساعدة الإنمائية الرسمية. ونسلم أيضا بقيمة استخدام طرائق مرنة في البرمجة، حسب مقتضى الحال، تسهم في زيادة المسؤولية والفعالية والشفافية على الصعيد القطري. وندرك أهمية التمويل القائم على المنح أو التمويل الممنوح بشروط ميسرة جدا والأدوات غير المنشئة للدين بالنسبة للبلدان النامية، وسوف نبحث

إمكانية زيادة حصة المنح في المساعدة الإنمائية الرسمية. ونشجع أن تكون القروض مشفوعة بدعم تكميلي كالمنح والمساعدة التقنية ونقل المهارات. وسوف نبحث أيضا فرص تعبئة التمويل الإضافي، العام منه والخاص، عن طريق الأنشطة الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تستجيب لاحتياجات البلدان وتركز على التنمية الطويلة الأجل والقضاء على الفقر، والعمل في الآن ذاته على ألا يكون التمويل الخاص الإضافي الذي يجري تعبئته بديلا عن الالتزامات الحالية؛

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

(هـ) نرحب بجهود البلدان النامية ومساهماتها في توفير التمويل لبرامج التنمية المستدامة ونشجعها على زيادة مساهماتها الطوعية ودعمها؛

(و) نلتزم بزيادة أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز فعاليته في ظل الاسترشاد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والمسؤولية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة؛

(ز) نلتزم بتحسين التعاون الثلاثي عن طريق دعم تعميق أنشطة التعاون والشراكة، وضمان تبادل المعارف، ومواءمة الجهود المبذولة مع أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من آليات التمويل المبتكرة لتعزيز استدامة ذلك التعاون وتأثيره؛

(ح) سوف ندعّم آليات التمويل الإقليمية التي تيسر الاستثمار عبر الحدود وتعبئة الموارد وتبادل المعارف بين البلدان النامية. وسوف يساعد تدعيم هذه الآليات في ضمان أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر استدامة واعتمادا على الطلب وانسجاما مع أولويات التنمية الوطنية.

37 - ومن أجل زيادة وتحسين القروض المقدمة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وضمان فعالية هذه المصارف وكفاءتها، وتعزيز نظام مصارف التنمية العامة:

(أ) نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على زيادة قدرتها الإقراضية السنوية وتحسينها وصولا إلى مضاعفتها ثلاثة أضعاف مع الحرص في الوقت ذاته على ضمان استدامتها المالية والحفاظ على تصنيفات ائتمانية قوية، وذلك استنادا إلى التقدم الملحوظ الذي تحقق بفضل خارطة طريق التطور التي وضعها البنك الدولي والإصلاحات التي أجراها غيره من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وفضلا عن الإجراءات الإضافية التالية؛

(ب) سوف ندعم تنفيذ توصيات استعراض إطار كفاية رأس المال لمجموعة العشرين وخارطة طريق مجموعة العشرين من أجل مصارف إنمائية متعددة الأطراف أفضل وأكبر وأكثر فعالية، مع العمل على ضمان ألا يؤدي ذلك إلى تفاقم تحديات القدرة على تحمل الدين التي تواجه المقترضين، وحماية الاستدامة المالية الطويلة الأجل للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وقوة التصنيفات الائتمانية ومركز الجهة الدائنة المفضلة. ونشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة إيجاد المزيد من التدابير المبتكرة، ومنها الرأسمال الهجين، بما في ذلك الذي يتيحه مستثمرو القطاع الخاص؛ وآليات الضمان؛ ودراسة طرق التوسع في استخدام نماذج الإصدار والتوزيع مع الحرص على الإدارة المناسبة للمخاطر، الأمر الذي من شأنه أن يتيح رأس المال من أجل تقديم المزيد من القروض؛

(ج) نرحب بقرار صندوق النقد الدولي بالموافقة على استخدام حقوق السحب الخاصة لاقتناء أدوات رأس المال الهجين التي تصدرها المؤسسات الحائزة المعتمدة. ونشجع البلدان التي لديها الاستطاعة أن تساهم في حلول إعادة توجيه رأس المال الهجين القائمة على حقوق السحب الخاصة من قبل بنك التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومن الأفضل أن يتم ذلك بحلول نهاية عام 2025، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع الأصول الاحتياطية لحقوق السحب الخاصة، ودعم بحث مبادرات طوعية أخرى لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛

(د) نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على بحث إمكانية جدولة زيادات رأس المال مستقبلا، إذا لزم الأمر، وذلك مع التسليم بأن مجلس إدارة كل واحد من تلك المصارف هو الأقدر على اتخاذ هذا القرار. ونشجع أيضا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على العمل على تحسين جودة المشاريع وزيادة فعاليتها وكفاءتها التشغيلية؛

(هـ) نثني على عمليات تجديد مرافق الإقراض الميسر، وبخاصة حزمة العملية الحادية والعشرين لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، والتي تتضمن التزامات من المانحين الحاليين والجدد على السواء. وندرك أن المؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر جهة مقدمة للتمويل الميسر للبلدان النامية في العالم. ونلتزم بإنشاء مسارات مستدامة لزيادة تجديد مرافق الإقراض الميسر في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ونتطلع إلى عملية قوية وناجحة لتجديد موارد صندوق التنمية الأفريقي؛

(و) ندعو مجالس إدارة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى استعراض شروط الإقراض وزيادة تحسينها والارتقاء بها إلى المستوى الأمثل، ويشمل ذلك النظر في إمكانية تمديد آجال القروض، وتمديد فترات السماح، وتخفيض هوامش الإقراض والرسوم الأخرى، مع ضمان الاستدامة المالية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وحماية القدرة المالية لمرافق الإقراض الميسر لديها؛

(ز) نحث مجالس إدارة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على بحث إمكانية توسيع نطاق الإقراض بالعملة المحلية للمساعدة في تلبية احتياجات التنمية المحلية بشكل أفضل وتقليل تعرض البلدان المستفيدة لمخاطر أسعار الصرف. ونشجع على تطوير أدوات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتيسير الإقراض بالعملة المحلية ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرتها على إصدار سندات بالعملة المحلية، وهو ما يمكن أن يسهم أيضا في تنمية أسواق رأس المال المحلية. ونحيط علما بالمناقشات الجارية بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومصارف التنمية العامة بشأن آليات تحسين إدارة السيولة وتنويع المخاطر في الإقراض بالعملة المحلية؛

(ح) نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تدعيم أطر قياس الأثر ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة والعمل على اتباع نهج منسقة، وقياس الآثار الإيجابية والسلبية على حد سواء، وضمان التقيد بالضمانات الاجتماعية والبيئية في جميع العمليات؛

(ط) سوف ندعم تمتين قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من بنوك التنمية العامة على العمل بشكل أفضل كمنظومة، بما يتماشى مع الأولويات والاستراتيجيات الإنمائية التي تقودها البلدان. وسوف نوطد أوجه التآزر على أساس المزايا النسبية بطرق منها النهوض بالتعاون التشغيلي والبرمجة المشتركة وترتيبات التمويل المشترك وبناء القدرات والتعلم من الأقران. ونحيط علما بالمناقشات الجارية بشأن إنشاء إطار عمل لتحفيز التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وسائر مصارف

التنمية العامة ورصد جودته، وننوه بالمبادرات القائمة مثل شبكة التمويل المشترك. ونشجع أيضا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على النظر في أطر الاعتماد المتبادل للحد من ازدواجية الجهود وتداخلها، وننوه بالأطر القائمة.

38 - ومن أجل تحسين التعاون الإنمائي وإتاحة إمكانية الاستفادة من تمويل التنمية، بما في ذلك التمويل الميسر:

(أ) نكرر تأكيد الدعوة الموجهة في ميثاق المستقبل إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تعمل، بالتشاور مع الأمين العام، على تقديم خيارات وتوصيات بشأن النهج الجديدة لتحسين فرص حصول البلدان النامية على التمويل الميسر، ويشمل ذلك المشاريع ذات العناصر الخارجية الإيجابية في البلدان المتوسطة الدخل؛

(ب) سوف ننظر في استخدام مقاييس تكميلية للتقدم تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي كتكملة للسياسات والممارسات الحالية. وينبغي أن تعكس هذه المقاييس التقدم المحرز في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك النظر في توفير المعلومات اللازمة للحصول على تمويل التنمية والتعاون التقني من أجل كفالة اتباع نهج شامل جامع في التعاون الدولي؛

(ج) ندعو المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية إلى النظر في استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد كعنصر مكمل لممارساتها وسياساتها القائمة لإثراء سياساتها وممارساتها في مجال التعاون الإنمائي؛

(د) نلتزم بإسداء الدعم للبلدان التي ارتقت إلى مركز أعلى من حيث نصيب الفرد من الدخل، ولا سيما البلدان المعرضة بشدة للصدمات والكوارث، لتجنب حدوث اضطرابات في مسارات التنمية، بطرق منها بذل الجهود لتجنب التخفيضات المباغتة في التمويل الرسمي الميسر وغير الميسر، ووضع استراتيجيات تأخذ في الاعتبار احتياجات مرحلة ما قبل الانتقال إلى المركز الأعلى ومرحلة ما بعد الانتقال وتيسير اتباع نهج تمويلية متسقة ومتكاملة مصممة خصيصا لتلك البلدان، وإدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

39 - ومن أجل تعزيز فعالية التعاون الإنمائي بجميع أشكاله، بما في ذلك الحد من التجزؤ وتعزيز الأثر:

(أ) سوف نرفع من مستوى المسؤولية القطرية للبلدان النامية وتوليها الأدوار القيادية، إلى جانب تدعيم اتساق السياسات من قبل الشركاء الإنمائيين، كمبادئ أساسية للتعاون الإنمائي الفعال، مع التركيز القوي على النتائج والشراكات الشاملة والشفافية والمساءلة المتبادلة، والاعتراف بالأدوار التكميلية لجميع الجهات الفاعلة على المستويات كافة؛

(ب) ندعو الشركاء الإنمائيين إلى القيام بما يلي:

'1' الاستجابة للخطط والاستراتيجيات القطرية، والالتزام باتفاقات تعاون متعددة السنوات توفر تمويلا مستقرا يمكن التنبؤ به؛

'2' تقوية النظم الوطنية القائمة بدلا من إنشاء نظم موازية؛

'3' كفالة أن ترتكز جميع التدخلات على أساس فعالية تبادل المعارف وبناء القدرات وبناء المرونة لتدعيم الاعتماد على الذات وجعل النظم قادرة على مقاومة الصدمات؛

(ج) سوف نعمل على الحد من تجزؤ التعاون الإنمائي من أجل تحسين قدرة البلدان على الحصول على ما يلزمها من التمويل والدعم لتحقيق التنمية المستدامة، بطرق منها إعطاء الأولوية للمساهمات الأساسية في المؤسسات المتعددة الأطراف وصناديق التمويل الجماعي المتعددة الجهات المانحة والمشتركة بين الوكالات، والاستفادة من المزايا النسبية لكل من مؤسسات التمويل الأفقية مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي يمكنها الاستفادة من رؤوس أموالها، والآليات العمودية. وسوف نسعى جاهدين إلى تبسيط المتطلبات الإجرائية والسياساتية ومواءمتها بطرق منها تيسير استفادة مصارف التنمية الوطنية منها الصناديق المتعددة الأطراف وتسريعها؛

(د) نشيد بالمبادرات التي تزيد من تمويل برامج القضاء على الفقر والجوع، وتعالج مسألة تجزؤ التمويل في هذا المجال، ونشجع على زيادة المواءمة من أجل وضع سياسات عامة مؤثرة بطريقة تنسجم وقواعد التجارة الدولية، مثل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر؛

(هـ) نقر بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التنمية المستدامة في التخفيف من العوامل المسبّبة للنزاعات ومخاطر الكوارث والأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ المعقّدة، ونقر أيضا بأن الاستجابة الشاملة على نطاق المنظومة ككل، بسبل منها توثيق التعاون وزيادة الاتساق والتنسيق والتكامل بين برامج التنمية والحد من مخاطر الكوارث والعمل الإنساني والحفاظ على السلام، أمر أساسي لتلبية الاحتياجات وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية؛

(و) نشدد مرة أخرى أيضا على أن التنمية هدف محوري في حد ذاته وأن العمل الإنمائي الذي تقوم به كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع يمكن أن يسهم في بناء السلام والحفاظ عليه، وفقا للخطط والاحتياجات والأولويات الوطنية وفي إطار احترام مبدأ المسؤولية الوطنية، ونؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى تحسين التنسيق والتآزر بين الوكالات، بسبل منها الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، بهدف تعظيم الآثار المستدامة المترتبة على الدعم المقدّم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وزيادة نتائج ذلك الدعم وتعزيز فعاليته إلى أقصى حد، مع التشديد على ضرورة ألا يؤثر ذلك سلبا في الموارد اللازمة للتنمية؛

(ز) سوف ندعم اتساق السياسات على جميع المستويات لضمان أن تقوي سياسات الشركاء الإنمائيين التعاون الإنمائي، بطرق منها ما يلي:

'1' السعي إلى اعتماد نهج على مستوى الحكومة بأكملها في برامج التعاون الإنمائي، مع مراعاة المبادئ القائمة؛

'2' إعادة تأكيد التزامات كل طرف بتحرير المساعدة الإنمائية الرسمية والسعي إلى تقليل عدد الاستثناءات؛

'3' تخفيض الإعفاءات الضريبية فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة من حكومة إلى أخرى على أساس طوعي؛

'4' تمتين النظم الوطنية للمشتريات ومراجعة الحسابات وإشراك الجهات الفاعلة المحلية.

40 - ومن أجل تعزيز هياكل التعاون الإنمائي على المستويين الوطني والعالمي:

(أ) سوف نطور استراتيجيات التنمية المستدامة التي تقودها وتتولى مسؤوليتها البلدان وندعّمها بالاستناد إلى أطر تمويل وطنية متكاملة، بما يشمل توسيع نطاق برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات، كأساس للتعامل مع جميع الشركاء الإنمائيين وآلياتها. وسوف نبحث إمكانية وضع آليات تنسيق وطنية شاملة بقيادة البلدان أو تحسين ما هو قائم منها لدعم هذه الخطط والاستراتيجيات الوطنية، مع التأكيد على أن هذه الآليات لا ينبغي أن تكون شرطا مسبقا لتلقي المساعدة الإنمائية. ويمكن أن تدعو هذه الآليات إلى مشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية – المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من مؤسسات تمويل التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون والحكومات الإقليمية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الآخرون، حسب الاقتضاء. وسوف نشرك مصارف التنمية الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية المعنية للاستفادة من المعارف المحلية والمواءمة مع أولويات التنمية بقيادة البلدان. وسوف نسعى إلى ضمان تقسيم العمل بكفاءة وفعالية وفقا للميزة النسبية لكل شريك ومعارفه؛

(ب) ندعم الأمم المتحدة في اضطلاعها بدور مركزي وتنسيقي على صعيد التعاون الإنمائي الدولي؛

(ج) نشدد على أهمية القياس الدقيق للمساعدة الإنمائية الرسمية لضمان تقديم تقارير موثوقة وذات مصداقية من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وتخصيص الموارد ورصد التقدم المحرز وكفالة الشفافية في التقارير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية. ونسلم بضرورة إجراء حوار شامل متعدد الأطراف بشأن معايير التعاون الإنمائي الدولي وأهدافه؛

(د) سوف ندعّم أوجه التآزر بين الآليات والمنتديات القائمة، بسبل منها منتدى التعاون الإنمائي الذي أعيد تنشيطه لتعميق التبادل فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية لتشجيع تبادل المعارف والتعلم على الصعيد العالمي؛ وتحسين التعاون الإنمائي من حيث الاتساق والفعالية والمساءلة والأثر؛ وإسداء توجيهات سياساتية وتقديم توصيات، بطرق منها الاعتماد على التقارير القطرية للبيانات المتعلقة بمؤشر الهدف 17-3-1 من أهداف التنمية المستدامة على النحو الذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية. ومن خلال منتدى التعاون الإنمائي الذي أعيد تنشيطه، فإننا:

‘1’ سوف نأخذ في الاعتبار عمل الآليات الأخرى المعنية، مثل آلية الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال ومنتدياتها، في دعم تبادل المعارف والتعلم على الصعيد العالمي بطريقة تكميلية؛

‘2’ نتطلع إلى عملية الاستعراض التي تقوم بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وندعوها إلى تزويد الدول الأعضاء بآخر مستجدات تلك العملية وتلقي التعليقات بشأنها؛

‘3’ نحيط علما بعمل المنتدى الدولي المعني بالدعم الرسمي الكامل للتنمية المستدامة بشأن التدفقات عبر الحدود، ونؤكد من جديد أن أي إجراء من هذا القبيل لن يضعف الالتزامات المقطوعة بالفعل؛

‘4’ نحيط علما أيضا بعمل المبادرة الدولية للشفافية في المعونة في النهوض بشفافية التعاون الإنمائي.

41 – من أجل حماية نظمنا البيئية والحفاظ عليها:

(أ) نعترف بأهمية الصناديق المعنية بالمناخ والبيئة، وسنعمل جاهدين لتعزيز مواءمتها مع الاحتياجات والأولويات الوطنية، وكذلك لضمان التكامل والاتساق فيما بينها، وتبسيط سبل الوصول إليها بالنسبة للبلدان النامية، وتعزيز التعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات الإنمائية الوطنية؛

(ب) ندعو إلى توفير وتعبئة وسائل تنفيذ تتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[16] واتفاق باريس[17]، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القرارات ذات الصلة بالهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي المتفق عليه في باكو، وصندوق مواجهة الخسائر والأضرار، وصندوق التكيف، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق أقل البلدان نموا، والصندوق الخاص بتغير المناخ، وكذلك تقديم الدعم في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية. ونتطلع إلى بدء العمل بمبادرة "خريطة الطريق من باكو إلى بيليم لحشد 1,3 تريليون دولار". كما نؤكد أهمية الشفافية في الإبلاغ عن التمويل المتعلق بالمناخ؛

(ج) ندعو إلى التنفيذ السريع والكامل والفعال لإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المنبثق عن اتفاقية التنوع البيولوجي، ونؤكد أهمية التعجيل بزيادة الموارد المالية من جميع المصادر[18]. ونرحب بإنشاء وتشغيل صندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وبافتتاح صندوق كالي للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية. ونتطلع إلى إرساء الترتيب الدائم للآلية المالية المنصوص عليها في المادة 21 من اتفاقية التنوع البيولوجي، وإلى تقييم وتحسين عملية حشد التمويل من جميع المصادر لمعالجة الفجوة العالمية في التمويل الموجه للتنوع البيولوجي بحلول عام 2030. وندعو في هذا الصدد جميع الأطراف في الاتفاقية إلى تنفيذ الأهداف الكبرى الواردة في الوثائق الختامية السابقة دون إبطاء؛

(د) نشجع البلدان المتقدمة النمو الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة على أن تدعم بنشاط الجهود التي تبذلها البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية لتعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، وفي سعيها إلى تحقيق عالمٍ خال من ظاهرة تدهور الأراضي، من خلال توفير موارد مالية كبيرة، من جميع المصادر، وتيسير الحصول على التكنولوجيا الملائمة وفق شروط متفق عليها وغير ذلك من أشكال الدعم، بوسائل منها اتخاذ تدابير لبناء القدرات؛

(هـ) نعترف بأن تسريع العمل المتعلق بالمحيطات على الصعيد العالمي يتطلب تمويلاً كبيراً وميسوراً، فضلاً عن وسائل تنفيذ كافية ومعززة للبلدان النامية. ندعو إلى زيادة حشد الموارد من جميع المصادر. وسنعمل جاهدين لتوفير المزيد من الموارد المعززة في البلدان النامية.

دال – التجارة الدولية باعتبارها محركا للتنمية

42 – التجارة الدولية محرك للنمو الشامل والقضاء على الفقر، وتسهم في تعزيز التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن النظام التجاري المتعدد الأطراف يتعرض للتهديد بشكل متزايد. فالقيود التجارية، بما في ذلك

(16) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(17) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(18) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

التعريفات الجمركية التي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ومبادئها والتزاماتها، توجد في حالة تصاعد على مستوى العالم في خضم احتدام التوترات التجارية وتعثر المفاوضات المتعددة الأطراف. وتواجه البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل تحديات في الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية بسبب محدودية قدراتها الإنتاجية وبنيتها التحتية التجارية. وتستدعي هذه التحديات اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين قدراتها في مجال التجارة في السلع والخدمات وتوليد قيمة مضافة أعلى في السلع الأساسية والمعادن الحرجة، وفي قطاعات أخرى، بما في ذلك من خلال الاستفادة من التقنيات الرقمية، مع التركيز على البلدان الأكثر بعدا وراء الركب. ونشير إلى استخدام العملات المحلية في المدفوعات عبر الحدود، بما في ذلك لأغراض التجارة والاستثمار، وإلى ما لذلك من دور في الحد مواطن الضعف. وبينما تهيئ التكنولوجيا الرقمية فرصا تجارية جديدة، فإن نماذج التنمية التي تعتمد على تصدير السلع المصنعة المنخفضة التكلفة تتضرر من اعتماد التشغيل الآلي. ومن شأن نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمي النطاق ومبنيا على القواعد وعادلا ومنفتحا وشفافا ويمكن التنبؤ به وشاملا للجميع وغير تمييزي ومنصفا أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، متيحا بذلك حيزا سياساتيا للأهداف الإنمائية الوطنية، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، مع الحفاظ على اتساقه مع القواعد الدولية ذات الصلة والتزامات البلدان.

43 - ومن أجل الحفاظ على النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة:

النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية

(أ) نعقد العزم على تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد وغير التمييزي والمنفتح والعادل والشامل للجميع والمنصف والشفاف، والذي تقوم منظمة التجارة العالمية بالدور المحوري فيه؛

(ب) نرحب بتوسيع عضوية منظمة التجارة العالمية، ونحث أعضاء المنظمة على تسريع عملية انضمام البلدان النامية إلى المنظمة، سواء تلك التي هي في طور الانضمام أو الأخرى التي تنظر في إمكانية الانضمام، وعلى تقديم المساعدة التقنية اللازمة في هذا الصدد، إدراكا منا لأهمية الانضمام في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(ج) ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة تنفيذا كاملا؛

(د) نشير إلى اعتماد منظمة التجارة العالمية الاتفاق المتعلق بإعانات مصايد الأسماك لعام 2022، ونشجع أعضاء المنظمة على إيداع صكوك القبول اللازمة لدخول الاتفاق حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن؛

(هـ) ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى المشاركة بفعالية في المناقشات الجارية في المنظمة بشأن الزراعة؛

(و) ندعو إلى المضي قُدما في الإصلاح الضروري لمنظمة التجارة العالمية وإتمامه لتحسين جميع وظائفها. ونؤكد من جديد الالتزام المعلن في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية

بإنشـــاء نظام لتســـوية المنازعات يعمل بكفاءة، وندعو أعضـــاء المنظمة إلى الوفاء بهذا الالتزام في أقرب وقت ممكن؛

(ز) نؤكد من جديد أن المعاملة الخاصـة والتفاضـلية الممنوحة للأعضـاء المنظمة من البلدان النامية ولأقل البلدان نمواً جزء لا يتجزأ من المنظمة واتفاقاتها. وينبغي أن تكون المعاملة الخاصـة والتفاضـلية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية دقيقة وفعالة وعملية؛

(ح) ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، بما في ذلك عن طريق وضع قواعد منشأ بسيطة وشفافة تنطبق على الواردات من أقل البلدان نمواً، وفقاً للقرار WT/L/917 الذي اعتمده أعضـــاء منظمة التجارة العالمية في مؤتمر بالي الوزاري عام 2013؛

(ط) نعترف بأهمية تعزيز الوصـول إلى الأسـواق للسـلع والخدمات القادمة من البلدان النامية غير السـاحلية والدول الجزرية الصـغيرة النامية، لمعالجة أوجه الضـعف التي تنفرد بها. كما نقر بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية المســـتورِدة الصـــافية للأغذية في زيادة قدرتها على الصـــمود في وجه عدم الاستقرار الغذائي الحاد؛

الاندماج التجاري الإقليمي

(ي) نشـــجع على توحيد الاتفاقات التجارية الإقليمية وتوســـيع نطاقها وتعميقها، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وندعم التفاوض بشـــأن الاتفاقات التجارية بين الأقاليم وتنفيذها لتعزيز النمو الشـامل والتنمية المسـتدامة، بما في ذلك من خلال تقديم المسـاعدة التقنية والمالية، وتقديم الدعم في تبادل أفضـــل الممارســـات والمعارف بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية بهدف تعميق عمليات الاندماج الإقليمي بما يتجاوز تيسير حركة السلع والخدمات؛

الحيز السياساتي

(ك) سـنعمل على ضـمان مواصـلة النظام التجاري المتعدد الأطراف توفير الحيز السـياسـاتي اللازم للاستثمار في التنمية المستدامة، مع الحفاظ على اتساقه مع لوائح منظمة التجارة العالمية؛

اتفاقات الاستثمار

(ل) نعقد العزم دعم جهود إصلاح آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في اتفاقات التجارة والاسـتثمار، بما في ذلك من خلال نهج متعدد الأطراف يهدف إلى إنشـاء مركز اسـتشـاري لتسـوية منازعات الاستثمار الدولية، واستنادا إلى العمل الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(م) نشـجع على تحديث وإصـلاح اتفاقات الاسـتثمار التي تجاوزها الزمن، حسـب الحاجة، بالاستناد إلى ما يُبذل من جهود بالفعل؛

التدابير التي تقيد التجارة أو تشوهها

(ن) نشـــدد على الحاجة الملحة لإجراء مناقشـــات بنّاءة في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة بشأن التدابير التجارية المتخذة لأغراض بيئية، بما في ذلك التدابير الأحادية الجانب وأثرها على التنمية المستدامة، بما في ذلك في البلدان النامية؛

(س) ســوف نبذل جهودا لضــمان تكافؤ الفرص والمنافســة العادلة من خلال تثبيط الحمائية والممارسـات التي تشـوه السـوق، من أجل تهيئة بيئة مواتية للتجارة والاسـتثمار للجميع، انسـجاما مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛

(ع) نكرر التأكيد أن الدول مدعوة بقوة إلى الامتناع عن ســن وتطبيق أي تدابير انفرادية، اقتصـــادية كانت أم مالية أم تجارية، تتنافى والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، لا سيما في البلدان النامية؛

(ف) ندرك التحديات القصـيرة الأجل التي يواجهها الأعضـاء، ولا سـيما الأعضـاء من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، في مواجهة الأزمات العالمية والمحلية، بما في ذلك الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية. ونشـــجع الهيئات المعنية التابعة لمنظمة التجارة العالمية على مواصـــلة العمل الذي ينجز بمبادرة من الأعضاء بهدف دعم القدرة على الصمود والتأهب للكوارث.

44 - ومن أجل تعزيز القدرات التجارية للبلدان النامية وقدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية في سياق عالمي محفوف بالتحديات:

(أ) نلتزم بدعم تطوير البنية التحتية المادية والرقمية المتصـــلة بالتجارة، فضـــلا عن النظم الإحصـائية، وبتيسـير التوصـيلية الشـاملة والمنصـفة والميسـورة التكلفة، مع التركيز على تطوير الممرات التجارية، ولا ســيما من أجل تخفيف الاختناقات ودعم تيســير التجارة والتوصـــيلية بالنســبة للبلدان النامية غير السـاحلية والدول الجزرية الصـغيرة النامية. ونحث جميع المصـارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وغيرها من مصـارف التنمية العامة، على زيادة الاسـتثمار في البنية التحتية المتعلقة بالتجارة في البلدان النامية، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية الأساسية والطرق والسكك الحديدية والموانئ، وكذلك شبكات الكهرباء؛

(ب) ســنعمل على دعم البلدان المتوســطة الدخل في تحديث بنيتها التحتية المتعلقة بالتجارة، وتوسـيع شـبكات الخدمات اللوجسـتية، وتعزيز الممرات التجارية الإقليمية لتقليص تكاليف التجارة وتحسـين القدرة التنافسية العالمية؛

(ج) ســـنعمل على دعم التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية من خلال تقوية التعاون المتعدد الأطراف والتعاون الإقليمي بشأن لوائح التجارة الرقمية، وقواعد التجارة الإلكترونية عبر الحدود، والنظم القابلة للتشـغيل البيني. وسـنقدم أيضـا الدعم المالي والتقني للمنتجين في البلدان النامية، وسـنسـهل وصـولهم إلى الأسواق؛

(د) نؤكد الدور الهام الذي يضـــطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المعالجة المتكاملة لقضـــايا التجارة والتنمية والقضـــايا المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاســـتثمار والتنمية المستدامة؛

(هـ) نشجع مصارف التنمية العامة على تحسين سبل الحصول على تسهيلات تمويل التجارة وتوسيع نطاقها لإزالة الحواجز التي تحول دون الحصول عليها، بما في ذلك بالنسبة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات المملوكة للنساء والشباب، وكذلك الشركات المملوكة لذوي الإعاقة، من أجل إدماجها بشكل أفضل في سلاسل القيمة عل الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(و) ندعو كذلك إلى تعزيز آليات تمويل التجارة لتيسير الحصول على الائتمان الميسور التكلفة، وخفض تكاليف المعاملات، ودعم التوسع في التصدير والتصنيع، بما يضمن حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية على الموارد المالية اللازمة للمشاركة بفعالية في التجارة الدولية؛

(ز) سنعمل على دعم مركز التجارة الدولية في القيام بدوره في تعزيز القدرة التنافسية ووصول المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تحقيق القيمة المضافة والاندماج الإقليمي والتنويع الاقتصادي؛

(ح) سنعمل على تقديم الدعم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال تقديم الدعم في بناء القدرات، والمساعدة في صياغة وتنفيذ مشاريع إقليمية قابلة للتمويل لتطوير البنية التحتية، بالتعاون مع بلدان العبور والشركاء لتعزيز الترابط والاندماج؛

(ط) ندعو أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى النظر في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية كيوتو المنقحة، التي تديرها منظمة الجمارك العالمية، وندعم التقيد باتفاقية كيوتو المنقحة بالنسبة للبلدان التي هي بالفعل أطراف متعاقدة فيها.

45 - ومن أجل تعزيز التجارة في أقل البلدان نمواً، والتي لا يزال الكثير منها مهمشاً ويعتمد على الموارد الطبيعية والصادرات من السلع الأولية:

(أ) ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز الوصول التفضيلي إلى الأسواق لصالح أقل البلدان نمواً، وندعو إلى ذلك أيضا الأعضاء الذين أعلنوا أنهم في وضع يسمح لها بذلك، من خلال العمل على التنفيذ الكامل لإجراءات وصول جميع المنتجات القادمة من أقل البلدان نموا إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وتطبيق قواعد منشأ بسيطة، انسجاما مع قرارات منظمة التجارة العالمية؛

(ب) نشجع الأعضاء الذين يتخذون قرارات بتخريج أو رفع بلدان من برامج التفضيلات التي تعفي من التعريفات أو الرسوم الجمركية أو الحصص والمخصصة لأقل البلدان نمواً، بناء على رفع تلك البلدان من قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً، على إتاحة فترة للانتقال السلس والمستدام لسحب هذه التفضيلات بعد بدء نفاذ قرار تتخذه الجمعية العامة لرفع بلد ما من فئة أقل البلدان نمواً؛

(ج) نلتزم بدعم أقل البلدان نمواً في مساعيها نحو التصنيع وتنويع الصادرات وتطوير الصادرات من الخدمات، بما في ذلك من خلال تعزيز تنفيذ الإعفاء الخاص بخدمات أقل البلدان نمواً، ودمج منتجاتها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وسنعالج قضايا منها القيود التجارية التي تمنع أقل البلدان

نمواً من تجهيز الموارد الطبيعية والسلع الأولية محلياً. وسنزيد من تقديم المساعدة التقنية والمالية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً في مجال تجهيز السلع الأساسية والمنتجات الزراعية لتحقيق قيمة مضافة محلياً، وتعزيز قدرتها على الامتثال للمعايير الدولية للجودة والاستدامة؛

(د) سنعمل على تعزيز بناء قدرات حكومات أقل البلدان نمواً في مجال المفاوضات التجارية الدولية؛

(هـ) ندعو إلى تطوير برامج بناء القدرات الإنتاجية والتحويلية في أقل البلدان نمواً؛

(و) نشجع على توسيع نطاق مبادرة المعونة لصالح التجارة، لا سيما لمصلحة أقل البلدان نمواً، ونلتزم بتعزيز كفاءة وفعالية المعونة المقدمة في هذا الصدد، مع التركيز بشكل خاص على مصلحة أقل البلدان نمواً. ونؤكد من جديد أيضا التزامنا المعلن في برنامج عمل الدوحة بتحقيق زيادة كبير في الدعم المقدم لأقل البلدان نمواً في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة، والذي يُتوقع أن يتضاعف بحلول عام 2031 عن مستويات عام 2018، ومواصلة تخصيص ما لا يقل عن 50 في المائة من ذلك الدعم لإنشاء البنية التحتية المتعلقة بالتجارة.

46 - من أجل زيادة القيمة المضافة محليا ومعالجة المعادن الحرجة والسلع الأساسية من أجل التنويع الاقتصادي في البلدان النامية:

(أ) نلتزم بزيادة القيمة المضافة والقدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية من المعادن الحرجة والسلع الأساسية من خلال تعزيز ودعم إنشاء قطاعات قادرة على تقوية قدرة الصناعات المحلية للمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وذلك للدفع قُدما بعجلة التصنيع والنمو والتنمية في تلك القطاعات؛

(ب) نشجع الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية الدولية على الدخول في شراكات عالمية للسلع الأساسية لدعم إنتاج المعادن الحرجة والسلع الأساسية وتكريرها وتجهيزها في البلدان النامية، مع احترام سيادة الدول. وندعم إضافة القيمة محليا والتنويع الاقتصادي الواسع النطاق بالقرب من المصدر من خلال توفير التمويل القائم على تقاسم المخاطر، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، وتطوير الروابط مع السوق. وسنعمل على تعزيز الترتيبات الإقليمية لتحقيق هذه الغاية، حسب الاقتضاء؛

(ج) نشجع على تحسين إمكانية التتبع والشفافية والمساءلة على طول سلسلة القيمة المتعلقة بالمعادن؛

(د) ندعو البلدان إلى زيادة التبرعات للصندوق المشترك للسلع الأساسية، لتمكين الصندوق من زيادة دعمه للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في المشاريع التي تعزز القيمة المضافة، ولا سيما في الزراعة، والتوسع في التجهيز والتصنيع؛

(هـ) نؤكد على أهمية تقديم الدعم للبلدان النامية للتفاوض على عقود السلع الأساسية بشروط توفر وضوح الرؤية والاستقرار للاستثمار، وتضمن في الوقت ذاته اليقين في الإيرادات للحكومات والمرونة للاستجابة للتغيرات التي تطرأ في الظروف الاقتصادية وفي الأسواق. ونشجع أيضا البلدان النامية على تنفيذ الإصلاحات التنظيمية اللازمة وتهيئة بيئة أعمال تجتذب الاستثمارات التي تتماشى مع خططها للتنمية المستدامة؛

(و) نشجع الجهود التعاونية التي تشارك فيها الحكومات، والهيئات التنظيمية، وأصحاب المصلحة من القطاع الصناعي، والمجتمع المدني، من أجل تعزيز أسواق السلع الأساسية العادلة والشفافة والمرنة، بما يعود بالنفع على جميع المشاركين في إطار من الإنصاف، ويسهم إيجابيا في الاستقرار الاقتصادي العالمي والاستدامة على جميع المستويات.

هاء - الدَّين والقدرة على تحمّل أعباء الدين

47 - في خضم الأزمات المتتالية والكوارث والصدمات المناخية وغيرها، أصبحت تحديات الديون السيادية من أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن المقرضين على الصعيد المتعدد الأطراف زادوا من الإقراض الميسر استجابة لهذه الصدمات، فإن العديد من البلدان النامية لا تزال تواجه أعباء ثقيلة من خدمة الدين وتكاليف الاقتراض المرتفعة، مما يحد بشدة من حيز المالية العامة المتاح لها ومن قدرتها على مكافحة الفقر ومعالجة أوجه عدم المساواة والاستثمار في التنمية المستدامة. ورغم إحراز بعض التقدم في إصلاح هيكل الديون السيادية، هناك مجال كبير للتحسين. فعندما تسعى البلدان إلى إعادة هيكلة ديونها، تكون عمليات إعادة الهيكلة في كثير من الحالات متأخرة وأطول من اللازم. وبما أن الديون، عندما تدار بحكمة وحصافة، هي أداة مهمة لتمويل استثمارات التنمية المستدامة، يجب أن ننظم الديون ضمن هيكل يركز على تحقيق التنمية ويعزز روح المسؤولية في الاقتراض والإقراض، ويدعم البلدان النامية لخفض تكلفة رأس المال وتعزيز حيز المالية العامة المتاح لها، ويحقق عمليات لإعادة الهيكلة تكون فعالة وعادلة وتتيح وضوحا في الرؤية ومنسقة ومنظمة وجيدة التوقيت، ويستند إلى تعزيز شفافية الديون والإبلاغ عنها، والتحليل السليم والشفاف للقدرة على تحمل الديون السيادية، وهو أمر بالغ الأهمية لسلاسة عمل أسواق الديون وتسعيرها بشكل عادل.

48 - من أجل تعزيز إدارة الديون وشفافية الديون وروح المسؤولية في الاقتراض والإقراض، وهو أمر بالغ الأهمية لمعالجة تراكم الدين العام وتزايد مواطن الضعف:

(أ) نطلب إلى الأمين العام أن يعقد اجتماعا لفريق عامل، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مكلف باقتراح مجموعة موحدة من المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الاقتراض والإقراض السياديين المسؤولين، وتقديم مقترحات لتنفيذها. وسيعمل الفريق العامل بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة. وسيستند في عمله إلى مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، والمبادئ التوجيهية التشغيلية لمجموعة العشرين من أجل التمويل المستدام وغيرها من المبادئ والمبادرات التوجيهية ذات الصلة. وسيقدم الفريق العامل إحاطة في منتدى عام 2026 المعني بمتابعة تمويل التنمية، وسيقدم مقترحاته إلى الدول الأعضاء في منتدى عام 2027؛

(ب) نشجع على تعزيز نظم إدارة الدين العام وتعزيز الرقابة من قبل البرلمانات الوطنية والهيئات المماثلة، بهدف زيادة الشفافية والمساءلة بشأن الديون الداخلية والخارجية. وسنزيد من أنشطة بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لدعم البلدان النامية لتمكينها من إدارة دينها العام بشكل أفضل، وتحسين شفافية بيانات الديون واستثمار الموارد المقترضة بشكل فعال؛

(ج) نحث على تبسيط وتوحيد قواعد بيانات الديون الحالية في سجل عالمي مركزي واحد لبيانات الديون، يُدار من البنك الدولي، من أجل توحيد وتعزيز الإبلاغ عن بيانات الديون، وتحسين شفافية الديون، وتقليل أعباء الإبلاغ، مع احترام الخصوصية وحماية البيانات. ونشجع البلدان المقترضة، وكذلك

الدائنين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، والدائنين من القطاع الخاص، على تحسين الإفصاح عن الديون وتبادل البيانات لأغراض التسوية على نحو منتظم، من أجل تحسين جودة البيانات، وفقا للتشريعات الوطنية؛

(د) نعتزم تشجيع العمل ببنود مراعاة الظروف في الإقراض الرسمي، بما في ذلك بنود المرونة في حالات الكوارث المناخية وبنود تعليق خدمة الدين، حيثما كان ذلك مناسبا، لضمان إمكانية تعليق خدمة الدين في أوقات الأزمات والكوارث والصدمات التي لا تشملها بنود القوة القاهرة القياسية، ولتعزيز المرونة المالية للبلدان النامية المعرضة للصدمات الخارجية. ونحن نشجع استخدام هذه البنود في عقود القروض والديون التجارية، عند الاقتضاء، بالتشاور مع البلدان المقترضة. واستنادا إلى عمل مجموعة العشرين والتقدم الذي أحرزته المؤسسات المالية الدولية، ندعو المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة إلى تنفيذ الحلول اللازمة للمساعدة في إدراج بنود مراعاة الظروف في عقود الديون التجارية، كأن يكون ذلك عن طريق إعادة التأمين، ونشجع على دعم هذا العمل؛

(هـ) سنعمل على زيادة فرص الحصول على التمويل الميسر من خلال مراعاة حالة الضعف في الجهود التي تُبذل لتعزيز القدرة على تحمل الدين ودعم التنمية؛

(و) نحث الدائنين الرسميين على توسيع نطاق الإقراض بالعملات المحلية في البلدان النامية، قدر الإمكان، لمعالجة مخاطر العملات وإيجاد حلول للحد من التكاليف والتحديات الأخرى المرتبطة بهذا النوع من الإقراض؛

(ز) نحن نشجع على مواصلة استكشاف فرص استخدام أدوات الدين المبتكرة في مشاريع التنمية المستدامة، بما في ذلك أدوات مقايسة الديون والسندات المواضيعية؛

(ح) سنعمل على تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من الفساد في عمليات الاقتراض والإقراض، بما في ذلك عن طريق تعزيز الأطر القانونية المحلية حسب الاقتضاء، وتضمينها أحكاما توضح سلطة الاقتراض، والاستفادة الكاملة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومؤتمر الدول الأطراف فيها لاستكشاف الخيارات المتاحة لجعل العقود المشوبة بالفساد غير قابلة للتنفيذ؛

(ط) نعتزم إنشاء منصة للبلدان المقترضة بدعم من المؤسسات القائمة، وكيان تابع للأمم المتحدة يعمل كأمانة للمنصة. ويمكن استخدام المنصة لمناقشة القضايا التقنية، وتبادل المعلومات والخبرات في معالجة التحديات المرتبطة بالديون، وزيادة فرص الحصول على المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال إدارة الديون، وتنسيق النُّهج وإسماع أصوات البلدان المقترضة في هيكل الديون العالمية.

49 - من أجل خفض تكلفة الاقتراض بشكل ملموس وتوفير دعم أكثر شمولاً ومنهجية للبلدان النامية التي تواجه ارتفاعا في تكاليف خدمة الدين، رغم قدرتها على الوفاء بديونها:

(أ) ندعو إلى تفعيل دائرة دعم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحمل الديون، ضمن مركز الامتياز للدول الجزرية الصغيرة النامية، لتمكينها من إدارة الدين بفعالية ووضع حلول فعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتعالج مواطن الضعف المرتبطة بالدين، عاجلاً، وقدرتها على تحمل الدين، آجلاً، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة بشأن المشورة القانونية والمالية المتعلقة بإدارة عقود الدين، وبناء القدرات التفاوضية المحلية، وتعزيز القدرات في مجال البيانات والقدرات التقنية؛

(ب) ندعو إلى تنسيق وتعزيز الدعم في مجال السيولة وإدارة الدين للبلدان النامية التي تلتزم بأهدافها الإنمائية الطموحة. ونقدر الجهود المبذولة في هذا المجال، بما في ذلك النهج الثلاثي المحاور الذي اقترحه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمساعدة في معالجة تحديات خدمة الدين، فضلاً عن الجهود الأخرى التي يبذلها المجتمع الدولي. ونحن ندعو إلى تعزيز هذا الدعم وتنظيمه من خلال إنشاء مقر مؤسسي ضمن مرفق قائم، على سبيل المثال في البنك الدولي أو الصندوق، يكون متاحا لجميع البلدان النامية. وسيسهم هذا المرفق المعزز في الجهود الجارية، ويمكن أن يضطلع بما يلي:

'1' تسهيل دعم السيولة من الدائنين على المستوى المتعدد والثنائي الأطراف؛

'2' تقديم مجموعة من الأدوات المالية والقانونية لتسهيل أو تحفيز إدارة الالتزامات وتقليل تكلفة رأس المال؛

'3' تقديم الدعم في توسيع نطاق مبادلات الديون، لا سيما تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المناخ والطبيعة، والأدوات ذات الصلة، على أساس طوعي، وتعظيم أثرها، بما في ذلك من خلال تبسيط تصميمها، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز ملكية البلدان وشفافية العمليات؛

'4' النظر في وضع دفاتر شروط للأدوات المناسبة، بما في ذلك إعادة الجدولة المحايدة من حيث القيمة الحالية الصافية؛

'5' تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية ودعم القدرات والمشورة القانونية، بما في ذلك تحليل التكلفة والعائد والاستخدام الفعال للأدوات المالية.

50 - من أجل إعادة البلدان إلى مسار القدرة على تحمل الدين، ومواصلة العمل لتكون عمليات إعادة هيكلة الديون مناسبة التوقيت، ومنظمة وفعالة وعادلة ومنسقة، وتأتي نتيجة مفاوضات تجري بحسن نية، وتتيح وضوحا في الرؤية:

(أ) نشجع مجموعة العشرين على مواصلة تعزيز الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، والاستفادة في ذلك بما يُبذل من جهود. ونشجع على تحسين ذلك الإطار المشترك من حيث وضوح الرؤية وحسن التوقيت والتنظيم والتنسيق، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الدروس المستخلصة من حالة كل بلد على حدة. ونشجع كذلك مجموعة العشرين على النظر في العمل بالتعليق المؤقت لسداد البلدان المقترضة لخدمة الدين أثناء المفاوضات، حسب ظروف كل حالة على حدة؛ وعلى إتاحة دليل إرشادي للبلدان المقترضة بشأن الجداول الزمنية الإرشادية والخطوات الرئيسية المتبعة في معالجة الديون، استنادا إلى دليل مائدة الحوار العالمية بشأن الديون السيادية للسلطات القُطرية المعنية بإعادة هيكلة الديون السيادية؛ ووضع دليل لتقييم قابلية المقارنة في التعامل وتنقيح أدوات إعمال قابلية المقارنة في التعامل؛ وتعزيز تبادل المعلومات والتواصل المبكر بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين الرسميين على الصعيد الثنائي. ونشجع كذلك على توسيع نطاق الأنماط المنسقة للتعامل مع الديون لتشمل البلدان غير المشمولة بالمبادرات الحالية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، بحسب ظروف كل حالة على حدة؛

(ب) نشجع السلطات على النظر في سن تشريعات تهدف إلى الحد من ممارسات الدائنين الممتنعين عن المشاركة والتعاون، لتيسير إعادة هيكلة الديون بشكل فعال؛

(ج) نشجع على مواصلة اعتماد بنود العمل الجماعي في السندات وأحكام التصويت بالأغلبية في اتفاقات القروض. ندعو إلى تقييم وتنقيح الأدوات التعاقدية والآليات المستخدمة في إعادة هيكلة الديون لتيسير مشاركة الدائنين، بما في ذلك بنود الاسترداد وميزات استعادة الخسائر وأدوات استرداد القيمة؛

(د) سنعمل على زيادة الدعم المقدم للمبادرات والكيانات، مثل المرفق الأفريقي للدعم القانوني، التي تسدي المشورة القانونية والمالية للبلدان النامية أثناء المفاوضات وهيكلة المعاملات المعقدة المتعلقة بالديون وتسويتها مع الدائنين؛

(هـ) ندرك الحاجة إلى مساعدة البلدان النامية في اكتساب القدرة على تحمل الدين على الأمد البعيد من خلال سياسات منسقة ترمي إلى التشجيع على تمويل الدين وتخفيف عبء الدين وإعادة هيكلة الدين وإدارة الدين بطريقة سليمة، حسب الاقتضاء؛

(و) استناداً إلى العمل القائم واستعراض هيكل الديون السيادية المتوخى في ميثاق المستقبل، والتحديث الذي يقدمه الأمين العام بشأن التقدم المحرز والمقترحات، سنشرع في عملية حكومية دولية في الأمم المتحدة، بهدف تقديم توصيات لسد الثغرات التي توجد في هيكل الديون واستكشاف الخيارات المتاحة لمعالجة مسألة القدرة على تحمل الدين، بما في ذلك من خلال إجراء حوار فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونادي باريس، والدائنين والمدينين الرسميين الآخرين، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الأخرى، والدائنين من القاع الخاص، والجهات الفاعلة المعنية الأخرى.

51 - من أجل ضمان أن تكون تقييمات القدرة على تحمل الدين وتقييمات الائتمان دقيقة وموضوعية وطويلة الأجل:

(أ) سنعمل على تعزيز التقييمات الائتمانية المستندة إلى نماذج شفافة ودقيقة وموضوعية وطويلة الأجل. واستنادا إلى الاستعراض الجاري للإطار المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين الذي وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نشجع صندوق النقد والبنك الدولي على مواصلة تحسين عمليات تقييم القدرة على تحمل الدين بما يراعي على نحو أفضل أولويات التنمية المستدامة واحتياجات الإنفاق، بما في ذلك من حيث الإجراءات المتعلقة بالمناخ والطبيعة؛ وعلى مراعاة نقاط الضعف المتعدد الأبعاد؛ وأخذ الآثار غير المباشرة للسياسات النقدية في الحسبان بشكل أفضل؛ واحتساب الاستثمارات (مثل تلك الموجهة إلى تعزيز القدرة على الصمود، وحماية الطبيعة، وبناء القدرات الإنتاجية) وتأثيرها على النمو والتنمية المستدامة على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال إيلاء مزيد من الاعتبار للمنظور القائم على الأصول، الأمر الذي يتطلب رؤية مستقبلية طويلة الأجل؛ والتمييز بدقة أكبر بين الملاءة المالية والسيولة. ونشجع صندوق النقد والبنك الدولي على مواصلة تنفيذ التعديلات بطريقة منفتحة وتشاورية، بما في ذلك من خلال مناقشة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المستقل بشأن الدين والطبيعة والمناخ. وندعو هاتين المؤسستين وغيرهما من الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى تعزيز قدرات البلدان على إجراء تقييماتها لمدى قدرتها على تحمل الدين؛

(ب) ندعو وكالات تقدير الجدارة الائتمانية إلى تحسين منهجياتها هي أيض، مع احترام استقلاليتها، بحيث تأخذ في الاعتبار الاستثمارات، وتطيل الأفق الزمني لتحليل الجدارة الائتمانية، وتنشر

تصنيفات طويلة الأجل تستند إلى تحليل السيناريوهات، وتعكس بشكل إيجابي الفوائد الطويلة الأجل للقدرة على تحمل الدين الناتجة عن عمليات إعادة هيكلة الدين الطوعية ومعالجته؛

(ج) سنتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ارتفاع علاوة المخاطر على الدين التي تتحملها البلدان المقترضة، لا سيما في أفريقيا، والتي تدفع أسعار فائدة أعلى بكثير مقارنة بنظيراتها رغم حصولها تصنيفات مماثلة من حيث تقدير المخاطر. وستشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، بناء القدرات لتمكين هذه البلدان من التعامل بفعالية مع الجهات الفاعلة في الأسواق المالية، بما في ذلك مع وكالة تقدير الجدارة الائتمانية؛

(د) نرحب بإنشاء الوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية، ونتطلع إلى شروع الوكالة في أداء وظائفها بالكامل.

واو - الهيكل المالي الدولي والمسائل النظمية

52 - من مونتيري إلى إشبيلية، أكدنا على أهمية مواصلة إصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز دور الأمم المتحدة القيادي في تعزيز التنمية، من أجل الوصول إلى هيكل اقتصادي ومالي دولي أقوى وأكثر تماسكا وشمولا. ويشكل الهيكل المالي الدولي - وهو مجموعة الأطر والقواعد والمؤسسات والأسواق المالية الدولية التي تكفل استقرار النظم النقدية والمالية العالمية وأداءها لوظائفها - عاملا أساسيا في تحديد نتائج التنمية المستدامة. وقد بذلت المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية جهودا كبيرة من أجل الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في ظل الصدمات الكبرى، ومعالجة التحديات المتزايدة التي تواجه البلدان النامية في مجال التمويل، ومواءمة الهيكل المالي الدولي بشكل أكبر مع أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال التحديات النظمية الكبرى قائمة. وفي إطار الاحترام التام لولايات كل مؤسسة من المؤسسات الدولية المختلفة وهيئاتها الإداري، ينبغي اتخاذ تدابير إضافية لضمان أن تكون ترتيبات الإدارة معبرة بدقة عن تنوع العالم وتعقيده؛ وأن يكون لشبكة الأمان المالي العالمية عمق وتغطية كافيان؛ وأن تعالج الأطر التنظيمية المالية بفعالية المخاطر القائمة والجديدة والابتكارات المالية بفعالية؛ والتصنيفات الائتمانية الخاصة تؤدي بفعالية الوظيفة المهمة المتمثلة في توفير معلومات دقيقة وطويلة الأجل للأسواق المالية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا لتوسيع وتعزيز صوت وتمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية. ويجب على الهيكل المالي الدولي أن يتكيف باستمرار مع الواقع العالمي المتغير، وأن يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، وأن يستجيب للاحتياجات والتحديات المتغيرة ومواطن الضعف التي تواجه جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية.

53 - من أجل مواصلة تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية:

(أ) إدراكا منا للجهود التي بُذلت مؤخرا وبناء عليها، نؤكد الحاجة إلى إسماع صوت البلدان النامية وتعزيز تمثيلها في وضع المعايير وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، من أجل إقامة مؤسسات أكثر فعالية وإنصافا وشمولا ومصداقية وخضوعا للمساءلة وأكثر شرعية؛

(ب) نشجع مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على مواصلة النظر في إعادة مواءمة نسب الحصص، من أجل تعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها بشكل أفضل، بما يعبر عن مراكز الأعضاء

النسبية في الاقتصاد العالمي، مع حماية حصص أشد الأعضاء فقرا، وذلك في إطار الاستعراض العام السابع عشر للحصص. وفي هذا الصدد، ندعو المحافظين إلى النظر في زيادة الأصوات الأساسية، من بين تدابير أخرى؛

(ج) نشجع مجلس محافظي البنك الدولي على إجراء استعراض شامل وناجح لحافظة الأسهم في عام 2025، بما يتماشى مع مبادئ ليما لحافظة الأسهم، لتحقيق توازن منصف في قوة التصويت، وتنفيذ نتائج الاستعراض دون تأخير؛

(د) نشجع المجالس التنفيذية للمؤسسات المالية الدولية على النظر في خيارات تعزيز صوت وتمثيل البلدان النامية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، زيادة عدد المقاعد في المجالس التنفيذية من أجل تحقيق تمثيل جغرافي متوازن للأعضاء، استناداً إلى ما كان مؤخرا من إنشاء مقعد جديد، هو المقعد الخامس والعشرون في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، مخصص لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونهدف إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في المجالس التنفيذية لجميع المنظمات الدولية، من خلال ترشيحات أكثر توازنا للعضوية في مجالس الإدارة؛

(هـ) نرحب بالتقدم المحرز، ونجدد التزامنا باعتماد إجراءات مفتوحة وشفافة ومتوازنة بين الجنسين وقائمة على الجدارة في اختيار رؤساء المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية؛

(و) نشجع مجالس جميع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على مواصلة إجراء عمليات استعراض منتظمة بشأن التنوع في مجالسها وفي القيادة التنفيذية والعليا، لمعالجة التمثيل الجغرافي غير المتوازن وعدم التوازن بين الجنسين، وعلى نشر تقارير عامة منتظمة عن التنوع؛

(ز) نشجع على تعزيز التمثيل الجغرافي في مناصب الإدارة العليا في صندوق النقد الدولي، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك في حال إنشاء منصب إضافي لنائب المدير العام للصندوق في المستقبل؛

(ح) نلتزم بمواصلة تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية اتخاذ القرار في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

54 - ومن أجل تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، في ظل تزايد المخاطر النظمية وتكرار الأزمات وحدتها:

(أ) سنواصل تعزيز التنسيق العالمي للاقتصاد الكلي واتساق في السياسات على المستوى العالمي، مع احترام الأطر القانونية والسياسات الوطنية، من أجل تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي على صعيد العالم، والحد من الآثار غير المباشرة السلبية؛

(ب) سنعمل على تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، وتحسين النطاق الذي تشمله، وزيادة موثوقيتها، وسننظر في مراعاة أوجه الضعف المتعددة الأبعاد. فمن شأن هذه التدابير أن تتيح للبلدان النامية بناء القدرة على الصمود وتوسيع نطاق الاستثمار في تنميتها المستدامة، وزيادة قدرتها على تحمل أعباء الديون؛

(ج) نؤكد التزامنا بوجود صندوق نقد دولي قوي، قائم على نظام الحصص، ومزود بالموارد الكافية، بوصفه حجر الزاوية في شبكة الأمان المالي العالمية؛

(د) نرحب باختتام عمليات استعراض تسهيلات صندوق النقد الدولي في عامي 2023 و 2024 وزيادة الحصص المتفق عليها في إطار الاستعراض العام السادس عشر للحصص، ونتعهد بالحصول على الموافقات الوطنية اللازمة لتنفيذها. وندعم إجراء عمليات استعراض مستمرة لأدوات صندوق النقد ولمدى كفاية موارده، من أجل إتاحة موارد كافية لجميع البلدان تُصرف بسرعة استجابةً للصدمات والأزمات. ونشير إلى نجاح خطوط المبادلة الثنائية خلال الأزمات الأخيرة. ونشجع صندوق النقد على النظر، بما في ذلك في إطار عمليات الاستعراض التي تُجرى في المستقبل لأدواته الاحترازية، في إمكانية تعزيز دوره في شبكة الأمان المالي العالمية الاستباقية، لا سيما لصالح البلدان النامية؛

(هـ) نرحب باستعراض سياسة الرسوم الإضافية الذي أجراه صندوق النقد الدولي مؤخراً، ونشجع المجلس التنفيذي للصندوق على النظر في سياسة الرسوم المناسبة وفقاً لإطار إدارة المخاطر الائتمانية للصندوق، والنظر أيضا في المستقبل في اعتماد سياسة لتعديل الرسوم الإضافية استجابة للكوارث والصدمات الخارجية، مع الحفاظ على الطابع المتجدد لموارد الصندوق واستدامتها؛

(و) نتطلع إلى الاستعراض الشامل المقبل للصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة لضمان فعاليته، ونشجع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تعزيز فعالية الصندوق الاستئماني وتيسير الوصول إليه في إطار ذلك الاستعراض. نرحب بإطار العمل المعزز الذي وضعه صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لتوسيع نطاق العمل المناخي، وندعو الجهات الفاعلة الأخرى إلى تكرار هذا النموذج من التعاون؛

(ز) نرحب بالاستعراض الأخير للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وندعو إلى تنفيذه بسرعة. ونشجع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على النظر في العمل على زيادة قدرة الصندوق الاستئماني على الإقراض الميسر المستدام؛

(ح) ندعو المجتمع الدولي إلى دعم البلدان النامية في ضمان تمويل اجتماعي كافٍ، ويمكن التنبؤ به، وغير منقطع، وبشروط مناسبة، خلال فترات الأزمات والصدمات، بما يشمل الحماية الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي الأساسي. وسنقوم بتوسيع نطاق الحوارات بشأن السياسات المتعلقة بآليات حماية رفاه الأفراد خلال الأزمات. ونرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز إدماج الحماية الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي في برامج التكيف الاقتصادي الكلي التي يدعمها صندوق النقد الدولي، ونشجع على مواصلة بذل تلك الجهود؛

(ط) نعترف بدور حقوق السحب الخاصة في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية. ونرحب بإصدار صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة في عام 2021، وإعادة توجيهها من خلال تسهيلات الصندوق التي تم صرفها بالفعل. وندعو إلى الوفاء الفوري بالتعهدات القائمة بشأن إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة. ونشجع انضمام المزيد من البلدان إلى الجهود الطوعية لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، وأما البلدان القادرة على القيام طواعية بإعادة توجيه ما لا يقل عن نصف حقوق السحب الخاصة بها إلى البلدان النامية فندعوها إلى القيام بذلك، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ لحقوق السحب الخاصة بطابع السيولة وصفة الأصل الاحتياطي؛

(ي) ندعو المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى النظر في وضع دليل لحقوق السحب الخاصة، يتضمن توجيهات تشغيلية ويعزز دور حقوق السحب الخاصة في أوقات الأزمات والصدمات، بما يتماشى مع اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي؛

(ك) نشجع صندوق النقد الدولي على مواصلة السعي لتلبية الحاجة العالمية الطويلة الأجل، عند ظهورها، إلى استكمال الأصول الاحتياطية القائمة من خلال مخصصات حقوق السحب الخاصة. ونشجع الصندوق على مواصلة استعراض دور حقوق السحب الخاصة ومكانتها في النظام النقدي الدولي؛

(ل) نلتزم بتعزيز الترتيبات المالية الإقليمية وعبر الإقليمية القائمة، وسد الثغرات في التغطية من خلال دعم إنشاء ترتيبات وحلول مالية إقليمية جديدة قوية، لا سيما في أفريقيا، لتعزيز تكامل طبقات شبكة الأمان المالي العالمية؛

(م) سوف ندعم تفعيل آلية الاستقرار المالي الأفريقي التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي ومنع أزمات الديون في أفريقيا، من خلال تقديم قروض ميسرة ودعم السيولة، وندعو مؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية إلى دعم هذه المبادرة؛

(ن) سننظر في تعديل سقف الاقتراض في جميع طبقات شبكة الأمان، حيثما كان ذلك مناسبا، لضمان قدرة الموارد الطارئة والاحتياطية على تلبية الاحتياجات، مع مراعاة الاستدامة المالية للمؤسسات.

55 - من أجل ضمان أن يكون النظام المالي داعما لتقييمات الجدارة الائتمانية الدقيقة والموضوعية والطويلة الأجل:

(أ) نقرر تكريس اجتماع خاص رفيع المستوى يُعقد بصفة دورية بشأن تقييمات الجدارة الائتمانية، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليكون مناسبة للحوار بين الدول الأعضاء، ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، والهيئات التنظيمية، والجهات المعنية بوضع المعايير، والمستثمرين على المدى الطويل، والمؤسسات العامة التي تنشر تحليلات القدرة على تحمل الدين. وسيتضمن الاجتماع إحاطات بشأن جهود الأمين العام للتواصل مع وكالات تقييم الجدارة الائتمانية، ومناقشات بشأن استخدام تقييمات الجدارة الائتمانية، وتبادل الآراء بشأن الممارسات الجيدة في تنظيم وكالات تقييم الجدارة الائتمانية، وتبادل وجهات النظر بشأن منهجيات تقييم الجدارة الائتمانية؛

(ب) واستناداً إلى الممارسات الجيدة، نشجع البلدان على النظر، حسب الاقتضاء، في وضع أطر تنظيمية وطنية تتعلق بتقييمات الجدارة الائتمانية، بهدف الحد من الاعتماد المفرط على تقييمات الجدارة الائتمانية، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بإصدار التقييمات للديون السيادية، وتحسين جودة عملية التقييم، وتعزيز مساءلة وكالات تقييم الجدارة الائتمانية عن أعمالها، والحد من تضارب المصالح، وتشجيع دخول عدد أكبر من الجهات الفاعلة إلى سوق تقييم الجدارة الائتمانية؛

(ج) سنسعى جاهدين إلى إتاحة المزيد من البيانات الاقتصادية والمالية وبيانات المخاطر والقدرة على الصمود، وتحسين جودتها، لجميع الجهات الفاعلة في الأسواق المالية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات في البلدان النامية؛

(د) سندعم البلدان النامية في تعزيز قدرتها على التعامل بفعالية مع وكالات تقييم الجدارة الائتمانية، من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات.

56 - من أجل مواصلة تعزيز التنظيم المالي بما يحسن استقرار النظام المالي واستدامته:

(أ) نعرب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به مجلس تحقيق الاستقرار المالي وسائر المنظمات الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير من أجل الحفاظ على نهج دولي قائم على الاستقرار المالي، ويتسم بالمتانة والفعالية، ويرتكز على تقييم المخاطر فيما يتعلق بالمعايير المصرفية والمالية الدولية. وندعو هذه المنظمات الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير إلى إعداد تقرير عن أوزان المخاطر، يتضمن تقييماً لمدى أخذها في الاعتبار لتقليص المخاطر الناجم عن آليات التمويل المبتكرة، مثل الضمانات والتمويل المختلط. وندعو تلك المنظمات إلى تقديم النتائج، بما في ذلك الآثار المترتبة على السياسات إذا كان ذلك مناسبا، في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية؛

(ب) نعرب عن تقديرنا للعمل المستمر الذي يقوم به مجلس تحقيق الاستقرار المالي لاستعراض ورصد المخاطر التي تشكلها المؤسسات المالية غير المصرفية على الاستقرار المالي. ونشجع المجلس على تقديم مقترحات وتوصيات في مجال السياسات لتعزيز مرونة الوساطة المالية غير المصرفية، بما في ذلك قطاع إدارة الأصول، وذلك في المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية؛

(ج) ندعو إلى إجراء المزيد من الأبحاث والتحليلات بشأن التأثير المحتمل لأوزان المخاطر على التمويل، مثل تمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والبنية التحتية، وتمويل التجارة؛

(د) سننظر، مع التركيز على الاستقرار المالي، في دمج خطط الانتقال واختبار الإجهاد المناخي في التنظيم والإشراف المالي الوطني، بما يتناسب مع السياقات الوطنية المختلفة ومسارات الانتقال وولايات الجهات الفاعلة في تنظيم الشؤون المالية.

57 - لجني الفوائد المحتملة والنظر بشكل مناسب في مخاطر الاقتصاد الكلي بينما تستكشف المصارف المركزية العملات الرقمية وأنظمة التسوية القابلة للتشغيل البيني:

(أ) ندعو مصرف التسويات الدولية إلى البناء على خريطة طريق مجموعة العشرين لتعزيز المدفوعات عبر الحدود وإشراك عدد أكبر من البلدان النامية في المناقشات المتعلقة بكيفية تحسين البنية التحتية للمدفوعات، بما في ذلك إمكانية إنشاء عملات رقمية للمصارف المركزية وأنظمة للدفع السريع تستفيد من مزايا التكنولوجيات الرقمية، وتزيد من كفاءة المدفوعات عبر الحدود، وتعالج المخاطر المحتملة على الاقتصاد الكلي؛

(ب) نشجع مصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي وسائر المؤسسات المعنية على تقديم الدعم في بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على اتخاذ قرارات سليمة بشأن تصميم وتنفيذ تحديثات للبنية التحتية للمدفوعات، بما في ذلك اعتماد العملات الرقمية للمصارف المركزية وغيرها من المنصات أو التكنولوجيات الخاصة بنظم التسوية القابلة للتشغيل البيني، مع إدارة المخاطر المحتملة المرتبطة بالأصول الرقمية.

زاي - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

58 - يشهد العلم والتكنولوجيا والابتكار تقدماً غير مسبوق من حيث النطاق والوتيرة. غير أن قدرة البلدان النامية على تسخير الإمكانات الكاملة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في دفع عجلة التنمية المستدامة لا تزال محدودة. فنحن نلاحظ بقلق بالغ اتساع الفجوات في مجالات الابتكار والإنتاج والتوصيلية والوصول إلى التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وضعف البنية التحتية الرقمية والبيانات والمنافع الرقمية العامة؛ ومحدودية القدرات الوطنية؛ وانخفاض مستوى الدعم الدولي، إلى جانب سوء تخصيص التمويل، الأمر الذي أدى إلى استمرار الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها. وقد تترتب على التقدم التكنولوجي أيضاً آثار اقتصادية وبيئية واجتماعية غير مقصودة، ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين واستبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. ونحن ندرك أهمية البيئات الملائمة على جميع المستويات، بما في ذلك الأطر التنظيمية والإدارية الملائمة، في رعاية العلم والابتكار ونشر التكنولوجيات. ونحن ندعم تطوير ونشر التكنولوجيات والمنتجات الجديدة والقائمة، على أن تكون معقولة التكلفة، ومتوافرة، ومنصفة، وفي متناول الجميع، مع ضمان أن يكون تطوير التكنولوجيات الناشئة مفيداً للجميع. وثمة حاجة إلى بذل جهود وطنية ودولية منسقة للاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة، وسد الفجوات الرقمية، والاستفادة من الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا الرقمية واستخدام البيانات لتعميم الخدمات المالية وتحقيق الصحة المالية. ونحن ندعو إلى زيادة الدعم الدولي لبناء القدرات المحددة الأهداف في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية.

59 - من أجل الاستفادة من كامل إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار:

نظم الابتكار الوطنية

(أ) سنعمل على دعم البلدان في إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للابتكار تقودها البلدان وتسترشد بالأهداف، بما في ذلك خرائط طريق خاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخرائط طريق وطنية من أجل التحول الرقمي، بمشاركة الجهات المعنية ذات الصلة، من أجل تحفيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائق على نطاق واسع، وتعزيز الابتكار بما يتماشى مع الأولويات الإنمائية وحقوق الإنسان. وسنقدم الدعم والتدريب ونتبادل أفضل الممارسات في مجال الحوكمة الاستراتيجية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، والتنظيم، والمؤسسات المعنية بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل تعزيز اتساق السياسات، والاستخدام الفعال للبيانات كمنتج وعامل تمكين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وسنعمل أيضا على توسيع فرص المنح الدراسية للطلاب في البلدان النامية للالتحاق بالتعليم العالي؛

(ب) ندعو إلى وضع وتحسن القواعد والأنظمة التي تعزز المنافسة والانفتاح لمعالجة التحديات في الأسواق الرقمية، بما يهيئ بيئة منفتحة، غير تمييزية، عادلة ومنصفة وشاملة للابتكار والتطور التكنولوجي، ويعزز التعاون بين السلطات الوطنية المختصة، بالنظر إلى النطاق العالمي لكبريات شركات التكنولوجيا؛

(ج) نؤكد أهمية تهيئة بيئة ملائمة لتيسير التجارة الرقمية والاستثمار في التكنولوجيات الرقمية، لا سيما في البلدان النامية، من أجل تشجيع كل من المنافسة والابتكار؛

نقل التكنولوجيا، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، وتمويل العلم والتكنولوجيا والابتكار

(د) ونحن ندرك الدور الهام لأنظمة الملكية الفكرية، مثل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)، وأهمية حقوق الملكية الفكرية، في المساهمة في إحراز تقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحقيق التنمية المستدامة. وسنعمل على حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها بطريقة تسهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا ونشرها، بما يعود بالنفع المتبادل على منتجي المعارف التكنولوجية ومستخدميها، وبما يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات، ويعزز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وندعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية في استخدام التكنولوجيات، بوسائل منها الترخيص، وبناء القدرات، وتيسير إقامة العلاقات، وتقديم الحوافز أو الشروط المرتبطة بالبحث والتطوير، والمشتريات، أو غيرها من السياسات التمويلية والتنظيمية، بما في ذلك لحالات الطوارئ الصحية العامة والإغاثة في حالات الكوارث؛

(هـ) نكرر تأكيد الحاجة إلى تسريع نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية وفق شروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، على نحو يتّفق عليه؛

(و) سنعمل على تشجيع التعليم المهني والتدريب وتنمية المهارات في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بما في ذلك عن طريق إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون مع القطاع الصناعي، لما فيه مصلحة الجميع، ولا سيما مصلحة الأطفال والشباب والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذي يعيشون في أوضاع هشة، لا سيما في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. كما نشجع على تنظيم مسابقات وطنية وعالمية في الابتكار لاكتشاف المواهب وتطوير الحلول. وسنعزز أيضاً عمليات التبادل الثقافي والأكاديمي للطلاب في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ونُذكر بالالتزام بإجراء دراسات جدوى لاستكشاف إمكانية إنشاء جامعة افتراضية أو منصة مكافئة لأقل البلدان نمواً؛

(ز) سندعم آلية الابتكار والتكنولوجيا التابعة لمركز التميز للدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تقديم الدعم في بناء القدرات، وتوفير فرص التعلم، وتبادل الخبرات، وتعزيز الابتكار في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ح) سنعمل على تعزيز الشراكات لضمان توفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية. وسندعم تيسير الوصول إلى التمويل اللازم للعلم والتكنولوجيا والابتكار، من خلال بناء القدرات وتبادل المعارف، بما يشمل ضمان توجيه الموارد إلى البلدان والمناطق ذات الاحتياجات المرتفعة والتي يمكن أن يتحقق فيها أثر كبير؛

(ط) نشجع على إدماج تمويل العلم والتكنولوجيا والابتكار في الأطر الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات التحول الرقمي. وندعو إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، ومراكز البحوث، ومراكز الابتكار، من أجل تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية، لا سيما في المجالات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي؛

(ي) ندعو المنظمات الدولية والشركاء الإنمائيين إلى تعزيز التمويل والدعم في بناء القدرات لمشاريع العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، وندعو مصارف التنمية العامة إلى توسيع نطاق الدعم الذي تقدمه للاستثمار في الابتكار الموجه نحو تحقيق الأهداف، من خلال أدوات تقاسم المخاطر، وصناديق رأس المال الاستثماري العام، أو أدوات مماثلة؛

(ك) سنعمل على تعزيز الوصول المنصف والشامل إلى الذكاء الاصطناعي وتطويره، ونتعهد بتوفير التمويل الكافي لدعم البلدان النامية في بناء قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي، واعتماد نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمَّنة والموثوقة، وندعم في هذا السياق تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات. ونقر بالحاجة إلى مشاركة شاملة وهادفة للبلدان النامية في العمليات والمنتديات الدولية المعنية بالذكاء الاصطناعي، ولا سيما في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي. ونأخذ في الاعتبار النتائج السابقة المتفق عليها دولياً والعمليات الجارية، بما في ذلك المبادئ والأهداف ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي الواردة في الاتفاق الرقمي العالمي[19]، فضلاً عن الأولويات والاستراتيجيات الوطنية؛

التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار

(ل) نعقد العزم على تعزيز التعاون الوطني والدولي بين الجهات الفاعلة في منظومات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية، بشأن العلم المفتوح، والوصول المفتوح إلى المنشورات، والبيانات المفتوحة، والمنافع العامة الرقمية، والتكنولوجيا الميسورة التكلفة والمفتوحة المصدر، والتعليم، والبحث والتطوير التعاوني الدولي الذي يضمن الوصول إلى البلدان المحتاجة؛

(م) نعترف بقيمة الأفرقة المعنية بالعلوم والسياسات في التصدي لتحديات التنمية المستدامة، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ونلاحظ التقدم المحرز في إنشاء فريق معني بالعلوم والسياسات لمواصلة الإسهام في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ولمنع التلوث؛

(ن) سنعمل على تعزيز قدرة آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بالموارد الكافية حتى يتمكنا من الوفاء كل بالولاية المنوطة به كما ينبغي. وندعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم المزيد من التبرعات المالية والمساعدة التقنية لمصرف التكنولوجيا؛

(س) نؤيد تعزيز التعاون بين المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وغيرهما من المنصات الدولية. ويشمل ذلك تعزيز تبادل المعارف المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية، لا سيما في تحديد مخاطر وفرص الاستثمار، فيما بين مؤسسات تمويل التنمية والشركاء الآخرين، والنظر في إجراء إصلاح عالمي لنشر البحوث لضمان تمكُّن العلماء والمبتكرين وصانعي السياسات في كل مكان من الوصول إلى أحدث الأدلة العلمية والمساهمة فيها؛

(ع) ندرك أهمية نُهج إدارة البيانات المنصفة والمسؤولة والقابلة للتشغيل البيني على جميع المستويات لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من منافع الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الناشئة ونماذج الذكاء الاصطناعي، ونتعهد في هذا الصدد بالتنفيذ الكامل للالتزام ذي الصلة الوارد في ميثاق المستقبل؛

(ف) نطلب إلى فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة أن يجري تقييما للعقبات الرئيسية التي تمنع النشر

(19) القرار 1/79، المرفق الأول.

الدولي للتكنولوجيات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التكنولوجيات الخالية من الانبعاثات والخفيضة الانبعاثات، وأن يقدم توصيات للتغلب على هذه العقبات.

60 - من أجل زيادة الاستثمار لتحقيق توصيلية رقمية شاملة وهادفة وبأسعار معقولة وسد الفجوات الرقمية:

(أ) ندعم وضع خطط للتمويل وتنسيق الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك البنية التحتية العامة الرقمية، والمنافع العامة الرقمية، ونتعهد بتقديم الدعم التقني، بما في ذلك عن طريق المنصات التي تقودها البلدان، حسب الاقتضاء؛

(ب) سنعمل على تعزيز التعاون الدولي بين الحكومات الوطنية ومؤسسات التمويل الإنمائي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة والجهات الفاعلة التابعة للقطاع الخاص لدعم البلدان في تصميمها للبنية التحتية الرقمية ونماذج تمويلها وقياس أثرها. وسنقوم بسد فجوة التوصيلية وتحسين جودة التوصيلية ويسر تكلفتها، على النحو المطلوب في التعاهد الرقمي العالمي؛

(ج) سنعمل على تعزيز الوصول إلى العلم والتكنولوجيا في كل المجتمعات، بما في ذلك عن طريق تعزيز مهارات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بين الأطفال والشباب والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة لمعالجة الفجوات القائمة في العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(د) ندعو البلدان إلى تقديم مشاريع بشأن المنافع العامة الرقمية والبنى التحتية العامة الرقمية إلى معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

61 - ومن أجل الاستفادة الكاملة من الإمكانات التي تتيحها الخدمات المالية الرقمية:

(أ) سندعم البلدان النامية، بما يتماشى مع ظروفها وأولوياتها الوطنية، في تهيئة بيئات محلية مواتية لتطوير الخدمات المالية الرقمية للجميع، بما في ذلك من منظور جنساني، مدعومة بشراكات بين المصارف المحلية وشركات الخدمات المالية الرقمية لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات التحويلات المالية والشمول المالي وتوسيع نطاقها، لا سيما في المناطق الريفية، ومن خلال أطر تنظيمية قابلة للتكيف تدير بفعالية الفرص والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة؛

(ب) سنقدم الدعم في تطوير حلول رقمية لتوسيع نطاق التجارة والتوصيلية والخدمات للتغلب على الآثار السلبية للبعد والقيود الجغرافية والهيكلية الأخرى في البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وتلك التي تواجه تحديات معينة؛

(ج) نلتزم بتنفيذ برامج شاملة للدراية المالية والرقمية تستهدف جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك شرائح الأطفال والشباب والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، وذلك بطرق منها إدماج هذه البرامج في المناهج التعليمية على جميع المستويات وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية؛

(د) سنستفيد من الجلسات ذات الصلة لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لتعزيز تبادل المعارف وتقاسم التجارب والخبرات بشأن الأطر السياساتية والتنظيمية، بما في ذلك مساهمة أصحاب المصلحة المعنيين في الاستجابة لتطور الخدمات المالية الرقمية؛

(هـ) سنستفيد من المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية والعمليات الأخرى ذات الصلة لعقد حوارات حول الروابط بين الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية وآثارها وتعزيز وتيسير تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه في التكنولوجيا المالية بطرق آمنة ومنصفة وشاملة؛

(و) نتعهد بتشجيع استخدام التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، في الخدمات المالية، مع الحرص على أن تكون هذه التكنولوجيات مستندة إلى مبادئ مسؤولة تحمي حقوق الإنسان وتشجع الانفتاح على الجميع في الحصول على الخدمات؛

(ز) سنعمل على الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية والمنافع العامة الرقمية والبنية التحتية العامة الرقمية لتكريس الشمول المالي والدراية المالية، ودعم الاستثمار في تطوير ورقمنة البنية التحتية للنظام المالي الشامل والمتاحة للجميع في البلدان النامية، لا سيما في البلدان التي تمر بأوضاع خاصة؛

(ح) سنعمل على تعزيز خطط التمويل المفتوح لزيادة الشمول المالي والمنافسة ونمو قطاع التكنولوجيا المالية مع احترام قواعد خصوصية البيانات الوطنية المعمول بها وقواعد حماية البيانات الشخصية؛

(ط) سنعمل على تعزيز الوصول إلى خدمات ومبادرات مالية رقمية شاملة وبأسعار معقولة للحد من أوجه عدم المساواة للأفراد والشركات، لا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناطق الحضرية وخاصة في المناطق الريفية، من خلال بناء الثقة الرقمية، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل وفرص التجارة، وتعزيز التدريب من خلال استخدام أدوات مبتكرة، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة ومنصات الدفع والمدفوعات الرقمية.

ثالثا - البيانات والرصد والمتابعة

62 - البيانات والإحصاءات المتاحة في الوقت المناسب، والموثوقة، والعالية الجودة، والمصنفة، ضرورية للنهوض بجدول أعمال تمويل التنمية، ولدعم اتخاذ قرارات مستنيرة في جميع مجالات العمل، وحتى يتسنى القيام بفعالية بمهمتي الرصد والمتابعة. ومع ذلك، لم تتمكن العديد من الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، من الاستفادة الكاملة من قوة البيانات. وهناك حاجة إلى تكثيف الجهود لتعزيز البيانات المصنفة، وإمكانية الوصول إليها، ومصادر البيانات المبتكرة، مع توفير الضمانات الكافية لحماية الخصوصية والبيانات. والزخم السياسي في تزايد أيضا لقياس التقدم المحرز في التنمية المستدامة باستخدام مقاييس تكمّل الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، بما في ذلك الضعف المتعدد الأبعاد. وهذا دليل على إدراك أوسع نطاقاً بأن الاعتماد الحصري على المؤشرات الاقتصادية أو المؤشرات القائمة على الدخل، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي، لا يعطي صورة كاملة عن تعقيدات واقع التنمية في البلدان، ولا عن مواطن ضعفها الهيكلية واحتياجاتها. وقد عززت خطة عمل أديس أبابا عملية متابعة تمويل التنمية؛ غير أن التحديات لا تزال قائمة. وبالاستفادة من التجارب المكتسبة منذ عام 2015، يجب أن تُتخذ خطوات إضافية لتعزيز المتابعة على جميع المستويات بطرق ملموسة، بما في ذلك تحسين مشاركة جميع الجهات المعنية ذات الصلة، وإدماج المنظورين الوطني والإقليمي في الحوار العالمي.

63 - من أجل تعزيز الاستثمار في البيانات والنظم الإحصائية، استنادا إلى خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة:

(أ) سنواصل تعزيز جهودنا لجمع وتحليل ونشر البيانات ذات الصلة والموثوقة والمصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والعمر والانتماء العرقي والأصل الإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بما في ذلك لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

(ب) نلتزم بتنفيذ إطار عمل ميديّين بشأن تسخير البيانات لأغراض التنمية المستدامة الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية في آذار/مارس 2025؛

(ج) نلتزم بزيادة الدعم المالي وتعزيز الاستثمار في جمع البيانات وبناء القدرات الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية في البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وتلك التي تواجه تحديات معينة. سنعمل على توسيع نطاق التمويل الذي يمكن التنبؤ به للبيانات والإحصاءات المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال تحديث البنية التحتية الرقمية وتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات الإحصائية وتعزيز الحوكمة الرقمية. ويشمل ذلك تقديم الدعم لمركز التميز للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك بوابة بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمبادرات الإحصائية القائمة، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية.

64 - من أجل تعزيز قابلية التشغيل البيني للأطر الإحصائية والبيانية الخاصة بالتنمية المستدامة، وتحسين إمكانية الوصول والابتكار:

(أ) ندعم التعزيز المستمر لإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك دعم الإبلاغ المنتظم عن المؤشر 17-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة واستخدامه وإعطاء الأولوية لجمع البيانات المصنفة والعالية الجودة ونشرها، حسب الاقتضاء؛

(ب) نشجع على توسيع نطاق الإبلاغ من قبل مقدمي التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونعترف بالإبلاغ عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن الإطار المفاهيمي الطوعي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وندعم الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بصفته الجهة القيمة على هذا المؤشر؛

(ج) نشجع على الترويج لمنصات ومعايير البيانات المفتوحة والقابلة للتشغيل البيني من أجل تحسين تبادل البيانات وإمكانية الوصول إليها، ومعالجة التحديات التي تواجه البلدان النامية، مع احترام الخصوصية وحماية البيانات وفقا للقواعد والتشريعات الوطنية؛

(د) نشجع على تعزيز التنسيق في مجال البيانات والإحصاءات بين المؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية، والأمم المتحدة، والدول الأعضاء، ووكالات التنمية، والجهات المعنية ذات الصلة؛

(هـ) ندعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيين إلى دعم أقل البلدان نمواً في تعزيز نظم البيانات والإحصاءات الوطنية، من أجل توفير بيانات اقتصادية تيسر صياغة السياسات والتدخلات وتقييم أثرها، لا سيما فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بهدف تعزيز خلق فرص العمل اللائق؛

(و) نشـــجع على الاســـتفادة من الابتكار في مصـــادر البيانات غير التقليدية، بما في ذلك الســـجلات الإدارية، والمعلومات الجغرافية المكانية، وبيانات الأجهزة المحمولة، إضـــافة إلى البيانات التي ينتجها المواطنون، والاستشعار عن بعد، بدعم من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومؤشرات محددة وقابلة للقياس والتحقيق وذات صـــلة ومحددة زمنياً. وســـنعزز القدرة على مشـــاركة البيانات وتبادلها بفعالية، حسب الاقتضاء، داخل الحكومات وبين الحكومات والقطاع الخاص؛

(ز) نؤكد من جديد الالتزام الوارد في ميثاق المستقبل بشأن التعجيل بوضع إطار من مقاييس التقدم المحرز في مجال التنمية المســـتدامة التي تكمل الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، من خلال عمل فريق الخبراء المســـتقل الرفيع المســـتوى المعني بضـــع توصـــيات بشـــأن عدد محدود من مؤشـــرات التنمية المستدامة المملوكة للبلدان والقابلة للتطبيق عالميا تكون مكمّلة للناتج المحلي الإجمالي وتتجاوزه، ومن خلال عملية حكومية دولية تقودها الأمم المتحدة في مرحلة لاحقة.

الرصد والمتابعة

65 - إن تعزيز الرصـــد والمتابعة أمر حيوي لضـــمان إحراز تقدم مســـتدام في تمويل التنمية. ومن أجل تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، بما في ذلك التزام إشـبيلية، وتحسـين الرصـد والاتسـاق في السـياسـات العالمية، وتعزيز الروابط مع العمل على المستويين الإقليمي والوطني، دون فرض أعباء جديدة كبيرة:

(أ) ندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى مواصلة تقديم تقارير ســنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية ووســائل تنفيذ خطة التنمية المســتدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها، وإسداء المشورة إلى عملية المتابعة الحكومية الدولية للتقدم المحرز وثغرات التنفيذ والتوصـــيات المتعلقة بالإجراءات التصـــحيحية، مع مراعاة البعدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك النظر في خيارات عرض النتائج بطريقة أكثر تفاعلية وسهولة في الاستخدام؛

(ب) نلتزم بتعميق المناقشات الموضـوعية في منتدى المجلس الاقتصـادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، من خلال إجراء اسـتعراض متعمق وتقديم تقارير عن الالتزامات الوطنية والعالمية في مجالات العمل الخاصـة بنتائج تمويل التنمية، وذلك مرة كل سـنتين. وهذا سـيمكّن فرقة العمل المشـتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية من إعداد تقارير أكثر تفصـيلا، كما سـيسمح بزيادة التركيز على المفاوضـات بشـأن الوثيقة الختامية للمنتدى، وإجراء مناقشـات أكثر عمقا وفعالية في المنتدى. وسـتُطرح الاسـتنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

'1' سـنناقش سـنويا الإطار العالمي للتمويل، وسـنسـتعرض مجالات العمل المختلفة لعملية تمويل التنمية في دورة اسـتعراض كل سـنتين، بدءاً من عام 2026 باسـتعراضـات متعمقة لمجالات العمل المتعلقة بالمؤسسات التجارية الخاصـة والتمويل الخاص على الصـعيدين المحلي والدولي، والتجارة الدولية باعتبارها عاملا محفزا للتنمية، والهيكل المالي الدولي والمســـائل النظمية، والبيانات والرصـــد والمتابعة، يلي ذلك في العام التالي اســـتعراض متعمق لمجـالات العمـل المتعلقـة بـالموارد العـامـة المحليـة، والتعـاون الإنمـائي الـدولي، والديون والقدرة على تحمل الدين، والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات؛

’2‘ سنكون حريصين على أن يأخذ المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية في الحسبان – وفق الوتيرة المناسبة – مداولات الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، ومنتدى التعاون الإنمائي، والاجتماع الخاص للمجلس بشأن النزاهة المالية، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع وكالات تقييم الجدارة الائتمانية، وغير ذلك، إضافة إلى الاتصالات الجارية مع القطاع الخاص من خلال آليات من قبيل اللجنة التوجيهية لقطاع دوائر الأعمال المعنية بتمويل التنمية؛

’3‘ سنواصل، في إطار المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، عقد الاجتماع السنوي الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز؛ وعقد اجتماع خاص رفيع المستوى يتفاعل مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في العام الذي تكون فيه التجارة موضوعا للاستعراض المتعمق؛

(ج) سنواصل عقد الحوار الرفيع بشأن تمويل التنمية في إطار الجمعية العامة كل أربع سنوات، مباشرة بعد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي ينعقد تحت رعاية الجمعية العامة؛

(د) من أجل تعزيز المتابعة على الصعيد الوطني، نشجع على تعيين جهات اتصال وطنية لتمويل التنمية في وزارات المالية وغيرها من الوزارات المعنية، وسندرس إمكانية إنشاء منصات مشتركة بين الإدارات لتنسيق سياسات تمويل التنمية، استناداً إلى الخبرات المكتسبة من أطر التمويل الوطنية المتكاملة، حيثما كان ذلك مناسباً؛

(هـ) لتعزيز التنفيذ، ندعو البلدان إلى تقديم تقارير عما أُحرز من تقدم وما صودف من تحديات في تنفيذ نتائج تمويل التنمية في المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، وإلى تحفيز الاستثمار من خلال معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

(و) نشجع على تعزيز عمليات المتابعة الإقليمية، في إطار المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة التي تقودها اللجان الاقتصادية الإقليمية، من خلال تقديم تقارير إقليمية منتظمة عن التقدم المحرز، وإنشاء لجان إقليمية، وإجراء مشاورات بشأن التقدم المحرز والأولويات؛

(ز) نعتزم أن ننظر، بحلول عام 2029، في الحاجة إلى عقد مؤتمر متابعة لتمويل التنمية.

66 – نعقد العزم على تنفيذ التزام إشبيلية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وإعادة تأكيد الثقة في تعددية الأطراف.